# البرنامج الرئيسي الأول

## تسخير التعليم لإحلال السلام
## وتحقيق التنمية المستدامة

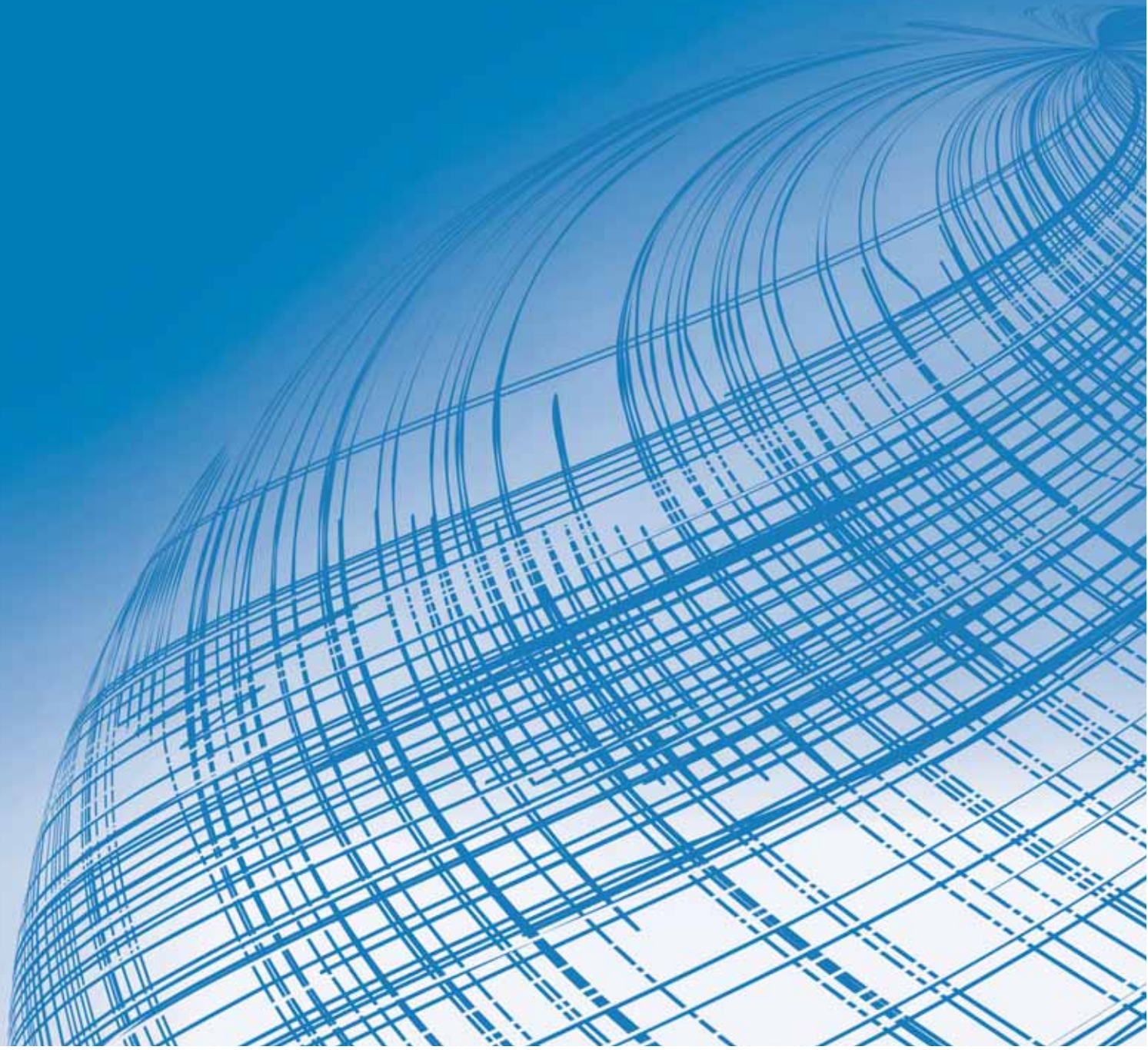

| | الميزانية العادية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٣٦م/٥ المعتمدة | التحويلات لأغراض المقارنة الواردة (الصادرة) | ٣٦م/٥ المعتمدة بعد التسوية | إعادة تقدير التكاليف (التضخم والزيادات النظامية) | تعديل نسبة الفارق الزمني | ٣٧م/٥ الزيادة/(النقص) بالقيمة الحقيقية | المجموع ٣٧م/٥ المقترحة |
| | دولار | دولار | دولار | دولار | | دولار | دولار |
| الميزانية التشغيلية | ٥١ ٩٣٦ ٠٠٠ | ٦٠٦ ٥٠٠ | ٥٢ ٥٤٢ ٥٠٠ | ٢ ٦٦٤ ٧٠٠ | – | (٤ ٦٦٥ ٨٠٠) | ٥٠ ٥٤١ ٠٠٠ |
| ميزانية الموظفين | ٦٣ ٤٨٥ ٣٠٠ | (٥٩٣ ٨٠٠) | ٦٢ ٨٩١ ٥٠٠ | ٤ ٠٦٦ ٦٠٠ | ٣ ٥٢٤ ١٠٠ | (٢ ٤٩٥ ٦٠٠) | ٦٧ ٩٨٧ ٠٠٠ |
| **المجموع، البرنامج الرئيسي الأول** | **١١٥ ٤٢١ ٣٠٠** | **١٢ ٧٠٠** | **١١٥ ٤٣٤ ٠٠٠** | **٦ ٧٣١ ٣٠٠** | **٣ ٥٢٤ ١٠٠** | **(٧ ١٦١ ٤٠٠)** | **١١٨ ٥٢٨ ٠٠٠** |

للاطلاع على شرح تفصيلي لأعمدة الجدول الوارد أعلاه، يرجى الرجوع إلى المذكرة التقنية بشأن منهجيات الميزنة المستخدمة في مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ (٣٧م/٥) المدرجة في وثيقة «المذكرة التقنية والملاحق».

| | محاور العمل/النتائج المنشودة | الميزانية العادية | | | المجموع ٣٧م/٥ المقترحة | الموارد الخارجة عن الميزانية[1] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | البرنامج | دعم البرنامج | الإدارة | | |
| | | دولار | دولار | دولار | دولار | دولار |
| **محور العمل ١** | **تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع** | **٦٠ ٦٦٥ ٠٠٠** | **٢ ١٤٦ ٠٠٠** | **٢ ٦٣١ ٠٠٠** | **٦٥ ٤٤٢ ٠٠٠** | **٣٧ ٨٢٢ ٩٠٠** |
| النتيجة المنشودة ١ | تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق برسم السياسات والخطط وتنفيذها ضمن إطار للتعلّم مدى الحياة | ٩ ٣٠٣ ٠٠٠ | ٣٦٧ ٠٠٠ | ٤٤٤ ٠٠٠ | ١٠ ١١٤ ٠٠٠ | ٥ ١١٣ ٣٠٠ |
| النتيجة المنشودة ٢ | تعزيز القدرات الوطنية على النهوض ببرامج محو الأمية ذات النوعية الجيدة التي تُعتبر مفيدة لتنمية القدرات والتي تراعي قضايا الجنسين | ٩ ٠٣٥ ٠٠٠ | ٢٣٨ ٠٠٠ | ٣٠٩ ٠٠٠ | ٩ ٥٨٢ ٠٠٠ | ٨ ٦٢٠ ٦٠٠ |
| النتيجة المنشودة ٣ | تعزيز قدرات الدول الأعضاء على رسم سياسات ترمي إلى تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وعلى تنفيذ هذه السياسات | ٩ ١٢٩ ٠٠٠ | ٢٥٠ ٠٠٠ | ٣٢٢ ٠٠٠ | ٩ ٧٠١ ٠٠٠ | ٦ ١٧٢ ٠٠٠ |
| النتيجة المنشودة ٤ | إعداد الدول الأعضاء لسياسات قائمة على الشواهد في التعليم العالي من أجل معالجة قضايا الإنصاف والجودة والتوسع والحراك | ٩ ٧٨٦ ٠٠٠ | ٣٢٨ ٠٠٠ | ٤٠٦ ٠٠٠ | ١٠ ٥٢٠ ٠٠٠ | ٢ ٩٥٨ ٠٠٠ |
| النتيجة المنشودة ٥ | تدعيم القدرات الوطنية على إعداد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمعلمين وعلى تنفيذها من أجل النهوض بجودة التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين | ١٠ ٠١٤ ٠٠٠ | ٣٥٨ ٠٠٠ | ٤٣٨ ٠٠٠ | ١٠ ٨١٠ ٠٠٠ | ١٢ ٤٣٢ ٣٠٠ |
| النتيجة المنشودة ٦ | تدعيم قدرات الدول الأعضاء على تعزيز عمليات ونتائج التعلّم القائم على الكفاءات وعلى رصد هذه العمليات والنتائج وتقييمها | ٨ ٨٧١ ٠٠٠ | ٣٦٩ ٠٠٠ | ٤٤٣ ٠٠٠ | ٩ ٦٨٣ ٠٠٠ | ٢ ١٠١ ٢٠٠ |
| النتيجة المنشودة ٧ | تدعيم القدرات الوطنية على رسم وتنفيذ سياسات تشجع استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، ولا سيما في أنشطة التدريب والتطوير المهني الموجهة إلى المعلمين | ٤ ٥٢٧ ٠٠٠ | ٢٣٦ ٠٠٠ | ٢٦٩ ٠٠٠ | ٥ ٠٣٢ ٠٠٠ | ٤٢٥ ٥٠٠ |
| **محور العمل ٢** | **تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين** | **١٧ ٦٧٠ ٠٠٠** | **٨٥٦ ٠٠٠** | **٩٨٣ ٠٠٠** | **١٩ ٥٠٩ ٠٠٠** | **١٤ ٩٥٢ ٤٠٠** |
| النتيجة المنشودة ٨ | اضطلاع الدول الأعضاء بإدراج عناصر خاصة بالتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان في السياسات والممارسات التعليمية | ٦ ٧٠٥ ٠٠٠ | ٣٦٨ ٠٠٠ | ٤١٣ ٠٠٠ | ٧ ٤٨٦ ٠٠٠ | ١ ٥٦٦ ٦٠٠ |
| النتيجة المنشودة ٩ | تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أنشطة التعليم والتعلّم، وتعزيز مكانة التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الدولية | ٨ ١٨٨ ٠٠٠ | ٢٩٩ ٠٠٠ | ٣٦٣ ٠٠٠ | ٨ ٨٥٠ ٠٠٠ | ٤ ٤٠٠ ٦٠٠ |
| النتيجة المنشودة ١٠ | اضطلاع الدول الأعضاء بتوفير تعليم جيد بشأن الصحة وفيروس الإيدز وتربية جنسية شاملة للإسهام في تعزيز أنماط العيش الصحية والمساواة بين الجنسين | ٢ ٧٧٧ ٠٠٠ | ١٨٩ ٠٠٠ | ٢٠٧ ٠٠٠ | ٣ ١٧٣ ٠٠٠ | ٨ ٩٨٥ ٢٠٠ |
| **محور العمل ٣** | **رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم** | **١٣ ٤١٣ ٠٠٠** | **٧٨٧ ٠٠٠** | **٨٧٧ ٠٠٠** | **١٥ ٠٧٧ ٠٠٠** | **١٠ ٤٢٦ ٢٠٠** |
| النتيجة المنشودة ١١ | إعداد جدول الأعمال المقبل للتعليم والسياسات التعليمية العالمية المقبلة استناداً إلى البحوث والدراسات الاستشرافية التي تجريها اليونسكو | ١ ٨٦٣ ٠٠٠ | ١٧٩ ٠٠٠ | ١٨٨ ٠٠٠ | ٢ ٢٣٠ ٠٠٠ | ١٩٤ ٢٠٠ |
| النتيجة المنشودة ١٢ | رصد عملية إنفاذ الحق في التعليم والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف التعليمية الدولية، وارتكاز الحوار بشأن السياسات العامة على الشواهد المتوافرة | ٢ ٠٥٨ ٠٠٠ | ٩٧ ٠٠٠ | ١١٢ ٠٠٠ | ٢ ٢٦٧ ٠٠٠ | ٩ ٦٢٦ ٧٠٠ |
| النتيجة المنشودة ١٣ | الحفاظ على الالتزام السياسي بالتعليم في جداول الأعمال العالمية والإقليمية والوطنية للتنمية، وتعزيز أساليب جديدة للتعاون | ٩ ٤٩٢ ٠٠٠ | ٥١١ ٠٠٠ | ٥٧٧ ٠٠٠ | ١٠ ٥٨٠ ٠٠٠ | ٦٠٥ ٣٠٠ |
| | **المجموع، البرنامج الرئيسي الأول بدون المعاهد** | **٩١ ٧٤٨ ٠٠٠** | **٣ ٧٨٩ ٠٠٠** | **٤ ٤٩١ ٠٠٠** | **١٠٠ ٠٢٨ ٠٠٠** | **٦٣ ٢٠١ ٥٠٠** |

(١) المشروعات المزمع تنفيذها في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ والتي تم بالفعل تلقي الأموال المخصصة لها أو التي توجد تعهدات ثابتة بتقديمها، بما في ذلك الوظائف الممولة من الإيرادات المحققة في إطار حساب «تكاليف دعم البرنامج».

| محاور العمل/النتائج المنشودة | الميزانية العادية | | | المجموع ٣٧م/٥ المقترحة |
|---|---|---|---|---|
| | البرنامج | دعم البرنامج | الإدارة | |
| | دولار | دولار | دولار | دولار |
| **معاهد اليونسكو للتربية**[1] | | | | |
| معهد التربية الدولية لليونسكو (IBE) | ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ | – | | ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (IIEP) | ٥ ٣٠٠ ٠٠٠ | – | | ٥ ٣٠٠ ٠٠٠ |
| معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة (UIL) | ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ | – | | ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية (IITE) | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ | – | | ١ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا (IICBA) | ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ | – | | ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ |
| معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (IESALC) | ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ | – | | ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ |
| معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة (MGIEP) | ٥٠٠ ٠٠٠ | – | | ٥٠٠ ٠٠٠ |
| **المجموع، معاهد اليونسكو للتربية** | ١٨ ٥٠٠ ٠٠٠ | – | | ١٨ ٥٠٠ ٠٠٠ |
| **المجموع، البرنامج الرئيسي الأول** | ١١٠ ٢٤٨ ٠٠٠ | ٣ ٧٨٩ ٠٠٠ | ٤ ٤٩١ ٠٠٠ | ١١٨ ٥٢٨ ٠٠٠ |

(١) تمثل المبالغ المخصصة لمعاهد التربية اعتمادات مالية من الميزانية العادية، ويجوز استعمالها لاحقاً لتمويل أنشطة و/أو لسد تكاليف الموظفين. ويمكن أن يتلقى المعهد مباشرة أموالاً خارجة عن الميزانية لا يرد ذكرها في هذا الجدول.

## مجموع موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية بحسب النتائج
(ميزانية الموظفين والميزانية التنفيذية)

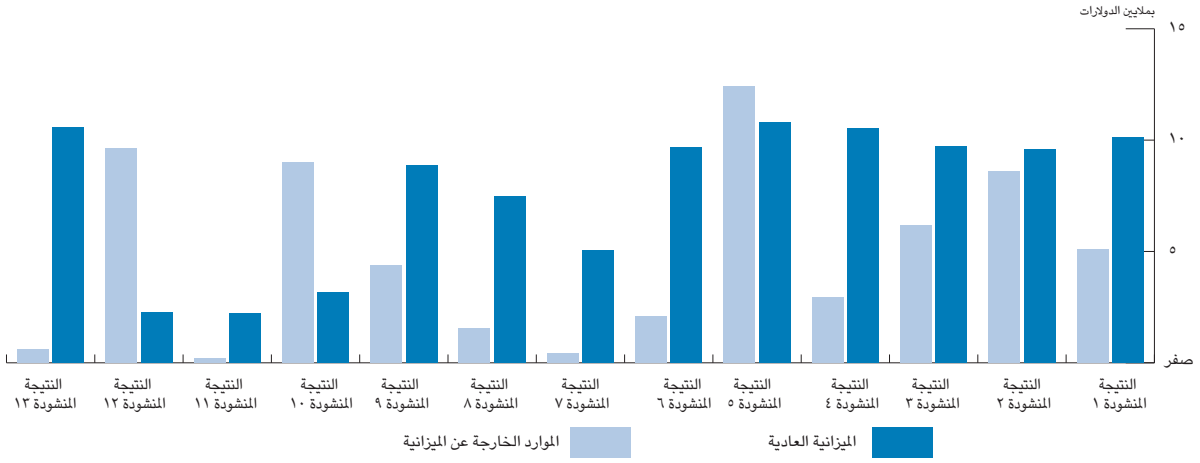


## توزيع موارد البرنامج العادي بحسب المناطق والمقر[2]
(ميزانية الموظفين والميزانية التنفيذية)

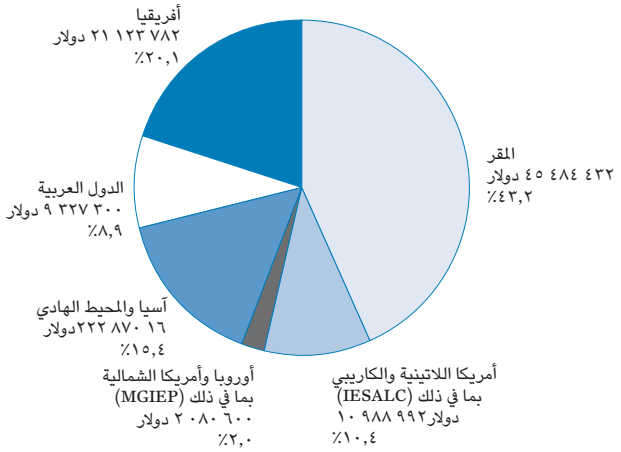


(٢) نظراً إلى أن مخصصات هذه المعاهد IBE وIIEP وUIL وIITE موزعة على نطاق عالمي وأن توزيعها بحسب المناطق ليس متوافراً حتى الآن، فإن هذه المخصصات لم تُدرج في الشكل أعلاه.

## أرقام إرشادية عن إسهام القطاع في الأولويتين العامتين

| | أرقام إرشادية عن الموارد | النسبة المئوية من إجمالي ميزانية الأنشطة |
|---|---|---|
| | دولار | ٪ |
| الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا | ١١ ٩٣٥ ٠٠٠ | ٢٣,٦ |
| الأولوية العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين | ٥ ٧٢٤ ٠٠٠ | ١١,٣ |

# البرنامج الرئيسي الأول

## تسخير التعليم لإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة

**٠١٠٠١** ستكون الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ فترة بالغة الأهمية فيما يخص تطوير التعليم في شتى أنحاء العالم وكذلك فيما يخص الدور الذي تؤديه اليونسكو على الصعيد العالمي من أجل النهوض بالتعليم. وستتمثل المعالم البارزة لهذه الفترة في الحاجة إلى تعبئة المجتمع الدولي لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع قبل الموعد المحدد لهذا الغرض وهو عام ٢٠١٥؛ وإلى تقييم التقدم المحرز على جميع المستويات واستعراض ما تم اعتماده من سياسات بعد المنتدى العالمي للتربية الذي عُقد في داكار خلال عام ٢٠٠٠؛ وإلى الاعتراف بالتحديات والاحتياجات الجديدة في مجال التعليم بغية إرساء الأسس اللازمة لإعداد جدول أعمال عالمي جديد للتعليم بعد عام ٢٠١٥؛ وإلى استهلال جدول الأعمال الجديد هذا بناءً على مجموعة من الالتزامات المجددة. وبالنظر إلى أوجه التعارض القائمة بين مختلف الأولويات الإنمائية، فإن إحدى المسؤوليات المهمة لليونسكو في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ستتمثل في الحفاظ على المكانة العالية للتعليم في جدول الأعمال العالمي للتنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. فالتعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان وشرط مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى مثل الحد من الفقر وتحسين الصحة، وهو يسهم بالتالي إسهاماً مباشراً في تحقيق هدفَي اليونسكو الشاملين المتمثلين في المساعدة على إحلال السلام وعلى تحقيق التنمية المستدامة.

**٠١٠٠٢** وسيركز البرنامج الرئيسي الأول في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على ثلاثة أهداف استراتيجية حُددت للإسهام في إرساء السلام وفي تحقيق التنمية المستدامة. فأولاً، ستسعى اليونسكو إلى تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع. وثانياً، ستمكّن المنظمة الدارسين من ممارسة المواطنة العالمية الابتكارية والمبدعة والمسؤولة. وأخيراً، ستسهم اليونسكو في رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم. وسوف تعمل المنظمة على تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة عن طريق الاضطلاع بأنشطة برنامجية في المجالات المواضيعية الأحد عشر المبينة في الجدول أدناه:

| البرنامج الرئيسي الأول - تسخير التعليم لإحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة | | | |
|---|---|---|---|
| **الأهداف الاستراتيجية في الوثيقة ٣٧م/٤ ومحاور العمل المطابقة لها في الوثيقة ٣٧م/٥** | **الهدف الاستراتيجي ١/محور العمل ١**<br>تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع | **الهدف الاستراتيجي ٢/محور العمل ٢**<br>تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين | **الهدف الاستراتيجي ٣/محور العمل ٣**<br>رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم |
| **المجالات المواضيعية للنتائج المنشودة** | ١- تعزيز رسم السياسات والتخطيط على صعيد القطاع بأكمله<br>٢- دعم القطاعات الفرعية ذات الأولوية:<br>(أ) محو الأمية<br>(ب) التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني<br>(جـ) التعليم العالي<br>٣- تحسين التطوير المهني للمعلمين<br>٤- تحسين عمليات التعلّم ورصد نتائج التعلّم<br>٥- زيادة فرص التعلّم عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم | ٦- النهوض بالتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان<br>٧- تدعيم أسس التعليم من أجل التنمية المستدامة<br>٨- تعزيز الصحة من خلال التعليم | ٩- توجيه النقاش العالمي والاضطلاع بأنشطة استشرافية وبحثية<br>١٠- رصد التدابير المتخذة لتطوير التعليم على الصعيد العالمي ولإنفاذ الحق في التعليم<br>١١- تعزيز الشراكات وأنشطة التنسيق في مجال التعليم |

٠١٠٠٣ وسوف تحظى مسألة تعزيز إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والمواطنة العالمية بقدر أكبر من التركيز مقارنةً بما كان الوضع عليه في فترات العامين الماضية. وستستفيد اليونسكو من خبراتها الجامعة للتخصصات لدعم الدول الأعضاء في تجديد نظمها التعليمية من أجل الاستجابة على نحو أفضل لتحديات القرن الحادي والعشرين. وستعتمد اليونسكو على برنامج التربية الخاص بها لتعزيز التعليم والتعلّم اللذين يوفران المهارات والكفاءات اللازمة للقرن الحادي والعشرين، واللذين يزودان الدارسين بالمواقف وأنماط السلوك السليمة وبالقيم التي تتيح تحقيق السلام والاندماج الاجتماعي والتنمية المستدامة، ومنها الديمقراطية والتسامح واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية.

٠١٠٠٤ وستتمحور الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في إطار البرنامج الرئيسي الأول خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ حول المبادئ التالية:

- التشجيع على اعتماد نهج قائم على الحقوق في مجال التعليم؛
- تعزيز الإنصاف والاندماج الاجتماعي في التعليم ومن خلاله؛
- تحسين جودة التعليم والتعلّم؛
- تعزيز نهج تعليمي شامل يغطي جميع المستويات والمسارات التعليمية وجميع أساليب توفير التعليم

٠١٠٠٥ وسوف تستمر اليونسكو في تنفيذ البرنامج الرئيسي الأول استناداً إلى إطار تعاوني يجمع بين وحدات المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد المعنية بالتعليم من الفئة ١. وسيتم تخصيص جزء كبير من اعتمادات هذا البرنامج على أساس اللامركزية. وستتمثل مسؤوليات وحدات المقر، في كل مجال من المجالات المواضيعية المذكورة أعلاه، في تنفيذ أنشطة لتحديد قواعد ومعايير عالمية ورصدها؛ والعمل كمختبر للأفكار؛ وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعارف؛ وتوفير توجيهات استراتيجية عامة فضلاً عن دعم برنامجي للمكاتب الميدانية. وستقوم المكاتب الإقليمية المعنية بالتربية بتوفير دعم مباشر للمكاتب الميدانية القائمة في مناطقها، وستعمد كذلك إلى تنفيذ أنشطة إقليمية وإلى تيسير التبادل والتعاون على الصعيد الإقليمي. وستنفذ المكاتب الوطنية أنشطة في مجال تنمية القدرات وستوفر المساعدة التقنية المباشرة والمشورة بشأن السياسات على الصعيد القطري. أما المعاهد المعنية بالتعليم من الفئة ١، فستواصل أنشطتها المتعلقة بتبادل المعارف وإنتاجها، وبتنمية القدرات وإسداء المشورة بشأن السياسات في مجالات اختصاصها[١]. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج الرئيسي الأول سيستفيد أيضاً من قدرات المراكز من الفئة ٢ حسب الاقتضاء.

٠١٠٠٦ ومثلما كان الوضع عليه في فترات العامين الماضية، فإن البرنامج الرئيسي الأول سيسهم في الأنشطة المرتبطة بأولويتَي اليونسكو العامتين والشاملتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين.

## **محور العمل ١:** تطوير نظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع

٠١٠٠٧ ترمي أنشطة محور العمل ١ في البرنامج الرئيسي الأول إلى دعم الدول الأعضاء في تطوير نظمها التعليمية وفي تدعيم هذه النظم من أجل توفير فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لجميع الدارسين، وفي جميع المستويات والبيئات التعليمية. وستُطبَّق نهوج قائمة على الحقوق لتنفيذ أنشطة البرنامج الرئيسي الأول الرامية إلى معالجة أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وحالات اللامساواة. وستولى عناية خاصة لمسألتَي ضمان المساواة بين الجنسين والوصول إلى الفئات المحرومة بغية تعزيز التحولات الاجتماعية الإيجابية والاستيعاب. وفي الفترة الممتدة من الآن حتى عام ٢٠١٥، سيتم التركيز على تسريع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التعليم للجميع.

(١) ترد تفاصيل عن أنشطة المعاهد من الفئة ٢ في مجال التعليم في نهاية هذا الفصل، باستثناء معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي ومعهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة اللذين ستقدم عنهما معلومات في مرحلة لاحقة.

## إطار: التعلّم مدى الحياة لصالح الجميع

شرعت اليونسكو في تحديد مفهوم التعلّم مدى الحياة وفي تعزيزه منذ السبعينات من خلال تقرير فور، واستكملت هذا العمل فيما بعد من خلال تقرير ديلور. وأتت التطورات التي حدثت في الأعوام الأخيرة لتسلط الضوء من جديد على جدوى التعلّم مدى الحياة. وتشمل هذه التطورات تنامي حركة العولمة، والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم، وظهور التكنولوجيات الجديدة، والازدياد المتسارع للمعلومات فضلاً عن طبيعتها المتغيرة، والتغيرات الديموغرافية، والتحولات الاجتماعية، وتغير المناخ، والحاجة إلى تحسين كفاءات القوى العاملة على نحو مستمر لتلبية احتياجات سوق العمل. وبغية مواجهة هذه التغيرات، لا بد من ضمان استمرار عملية التعلّم مدى الحياة ومن تمكين الدارسين من أن يتعلموا كي يعرفوا، وأن يتعلموا كي يكونوا، وأن يتعلموا كي يعملوا، وأن يتعلموا كي يعيشوا معاً. وثمة اعتراف متزايد بأن «التعلّم مدى الحياة يمثل في آن فلسفة التعليم في القرن الحادي والعشرين وإطاره المفاهيمي ومبدئه التنظيمي»، مما يجعل مفهوم «التعلّم لتعزيز القدرات» مفهوماً ذا أهمية مركزية في هذا الصدد.

ومع ذلك، فإن معظم نظم التعليم الراهنة غير قادرة على توفير فرص التعلّم الجيد مدى الحياة لصالح الجميع. وبغية معالجة هذه المسألة، يجب إجراء إصلاح تعليمي شامل على صعيد القطاع بأكمله يشمل جميع القطاعات الفرعية وجميع المستويات التعليمية في نظام التعليم لضمان توفير فرص التعلّم في البيئات التعليمية كافة على اختلاف أساليب توفير التعليم المعتمدة فيها (الأساليب النظامية وغير النظامية وغير الرسمية)، وذلك لصالح جميع الأشخاص بصرف النظر عن العمر (صغار الأطفال والأطفال والمراهقون والكبار، إناثاً وذكوراً)، مما يتيح تلبية مجموعة واسعة من احتياجات التعلّم. ولهذا الغرض، يجب الاعتراف بمختلف مسارات التعلّم، وهو أمر يقضي بتطبيق أطر لإقرار نتائج التعلّم غير النظامي وغير الرسمي ولاعتماد الشهادات الخاصة بهذين النوعين من التعلّم. ويجب أيضاً تحويل عمليات التدريس والتعلّم، بما في ذلك الانتقال من التدريس القائم على نقل المعارف إلى التعلّم من أجل تنمية القدرات الذاتية وتحقيق التلاحم والاندماج الاجتماعيين واستكشاف الأمور على نطاق واسع. ولا بد من دعم هذه الجهود بتوافق واسع للآراء على الصعيد الاجتماعي وبأدوات تشريعية وآلية تتيح التنسيق بين مختلف القطاعات والجهات المعنية.

**٠١٠٠٨** وسوف تركز اليونسكو في إطار محور العمل ١ على خمسة مجالات مواضيعية. وستساعد المنظمة الدول الأعضاء على تدعيم أنشطة رسم السياسات والتخطيط الفعالة على صعيد القطاع بأكمله، وستسهم بذلك في تأمين أطر للتعلّم مدى الحياة توفر فرصاً بديلةً ومرنةً للانتفاع بالتعلّم النظامي والتعلّم غير النظامي والتعلّم غير الرسمي. وستستمر اليونسكو في اعتماد نهج شامل في ميدانَي التعليم والتعلّم كي يتسنى تطوير نظم التعليم وتنمية قدرات الدارسين بطريقة متوازنة، وذلك إقراراً بأهمية جميع المستويات التعليمية وأساليب توفير التعليم، وبالترابط القائم فيما بينها. وبالنظر إلى الموارد المحدودة المتوافرة في الوقت الراهن، ستقوم المنظمة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بإعطاء الأولوية لثلاثة قطاعات فرعية هي محو الأمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي. والغرض من ذلك هو تلبية الطلبات المتزايدة التي تقدمها الدول الأعضاء للحصول على الدعم في هذه المجالات التي تُعد من ركائز المجتمعات المنصفة القائمة على مبدأ التعلّم مدى الحياة، وهي مجالات تتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية.

**٠١٠٠٩** وتفيد البيانات المتوافرة بأن التقدم الكبير الذي أُحرز في زيادة الانتفاع بالتعليم الأساسي لم يقترن بتحسّن ملحوظ في جودة التعليم وجدواه. فالكثير من الأطفال يتركون المدارس من دون اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة ومن دون الحصول على ما يلزمهم من معارف ومهارات كي يعيشوا حياة منتجة. وستواصل اليونسكو بالتالي عملها الرامي إلى معالجة النقص الحاد في المعلمين المؤهلين بوصفه استراتيجية رئيسية لتحسين جودة التعليم. وستعمد المنظمة في الوقت عينه إلى التركيز بدرجة أكبر على تحسين عمليات التعلّم وعمليات تقييم نتائج التعلّم في مختلف مستويات التعليم، مما يضمن توافر المزيد من الشواهد بشأن طرائق التعلّم والآثار المترتبة عليها فيما يخص الأساليب التربوية والمناهج الدراسية. وبما أن العدد المتزايد للمعلومات والمعارف المتاحة من خلال التكنولوجيا يحدث تحولات في النظم التعليمية ويزيد فرص التعلّم، فإن اليونسكو ستشجع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم لزيادة الانتفاع بالمعارف وتيسير نشرها وتمكين الدارسين من التعلّم على نحو أكثر فعالية.

## ١- تعزيز رسم السياسات والتخطيط على صعيد القطاع بأكمله

٠١٠١٠ تبقى السياسات والخطط السليمة من العوامل الأساسية في تحقيق أهداف تطوير التعليم وفي ضمان فرص التعلّم مدى الحياة. ويقترن التعاون الإنمائي الدولي بعدد من التحديات والاتجاهات المستجدة التي تقضي بتعزيز الطابع الاستراتيجي للنهج المتّبع في تخطيط التربية وإدارتها. ويواجه قطاع التعليم في الكثير من البلدان آثار الأزمة المالية الراهنة التي فرضت عدداً من الإصلاحات الجذرية في مجال إدارة التعليم وتنظيم شؤونه. وتكمن أهمية الاتجاهات المستجدة في قطاع التعليم، بما في ذلك تطبيق مبدأ اللامركزية، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسعي المؤسسات التعليمية إلى التمتع بالاستقلالية، في أنها تحدث تغييراً في الظروف التي يجري فيها تنظيم عملية تطوير التعليم وتخطيطها. وتتطلع الحكومات، في ظل القيود المالية التي تواجهها في الوقت الراهن، إلى اكتساب المعلومات بشأن السياسات والإصلاحات الفعالة. وفي وقت أصبحت فيه أوجه التفاوت المتزايدة مشكلة اجتماعية كبيرة، باتت الأنشطة الرامية إلى سد الفجوات المتعددة في الانتفاع بالتعليم الجيد تستلزم رؤية طويلة الأجل والتزامات راسخة. وما زالت عملية رسم السياسات والتخطيط في مجال التعليم تكتسي أهمية كبيرة في التصدي لهذه التحديات.

٠١٠١١ وثمة حاجة إلى اليونسكو في وقتنا الحالي، أكثر من أي وقت مضى، لدعم أنشطة تطوير السياسات التعليمية، والتحليلات القطرية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالسياسات، وعمليات التخطيط الاستراتيجي الوطنية، في ضوء الأهداف الإنمائية الدولية. وبالتالي، سيركز البرنامج الرئيسي الأول في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تركيزاً متزايداً على السياسات التعليمية والتخطيط الاستراتيجي لضمان التكيف مع بيئة تتغير باستمرار. وستشمل طرائق التنفيذ العملية المزمع اتّباعها في هذا الصدد تنمية القدرات، وتقديم المساعدة التقنية، والقيام بأعمال تقنينية، مع إيلاء قدر أكبر من العناية لعمليتَي إسداء المشورة بشأن السياسات وبناء المعارف. وسوف تركز المنظمة على ضمان تنفيذ أنشطة التخطيط بطريقة تتيح تعزيز الإنصاف في نظم التعليم، وذلك من خلال تدابير عدة منها تخصيص الموارد والأنشطة على نحو أفضل، ووضع آليات مناسبة لأغراض الرصد. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، سيركز برنامج اليونسكو في هذا الميدان على المجالات التالية:

(أ) **السياسات والإصلاحات:** يزداد الطلب على عمليات الاستعراض وعلى المعارف والمعلومات المتعلقة بالسياسات. وبات استعراض السياسات يُعتبر عملية استراتيجية لتعزيز الحوار وتبادل الآراء والتعلّم بين الأقران بشأن تحديات التعليم وطرائق الاستجابة لها. وتوفر عمليات استعراض السياسات فرصةً لإثراء الإصلاحات التعليمية الوطنية بالدروس المستخلصة من المعارف المتاحة على الصعيد الدولي. وستسهم هذه الدينامية إسهاماً متزايداً في النقاش الدولي المتعلق بالسياسات التعليمية بفضل ما تقدمه من إمكانيات لتبادل المعارف والخبرات بين البلدان. وسوف تتخذ اليونسكو المزيد من التدابير لتعزيز هذه العملية وستدعم بذلك الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإجراء الإصلاحات اللازمة. وسيؤدي معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة دوراً رئيسياً في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتطوير السياسات الوطنية الخاصة بالتعلّم مدى الحياة.

(ب) **إدارة المعارف والمعلومات:** لا بد من توافر بيانات ومعلومات عالية الجودة لإعداد سياسات وخطط سليمة. وتكتسي عملية تطوير نظام المعلومات الخاص بإدارة شؤون التعليم أهمية رئيسية لا فقط لأنها تتيح رسم السياسات والتخطيط استناداً إلى الشواهد، بل أيضاً لأنها تتيح دعم أنشطة تنفيذ الإصلاحات والبرامج التعليمية بوسائل عدة تشمل بوجه خاص عمليات الرصد والتقييم المنتظمة. ومن الضروري أيضاً أن يتوافر نظام متين للرصد والتقييم لأن ذلك يضمن المساءلة على النتائج المحققة ويكفل استخدام الموارد المحدودة على نحو فعال. وسعياً إلى سد الفجوات في المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على جميع المستويات، وعن طريق استخدام أحدث التكنولوجيات والنهوج المتوافرة، ستركز اليونسكو تركيزاً خاصاً على توثيق الاتجاهات الجديدة والأساليب الابتكارية المرتبطة باستخدام التكنولوجيات لتعزيز عمليات الرصد والتقييم، وستعمل المنظمة في الوقت عينه على تدعيم القدرات الوطنية في مجال إنشاء وتنفيذ نظام للرصد والتقييم على صعيد القطاع بأكمله، بما في ذلك نظام المعلومات الخاص بإدارة شؤون التعليم.

(جـ) **التخطيط على صعيد القطاع بأكمله:** توفر أنشطة تخطيط التربية إطاراً وعمليةً متينين ومستندين إلى الشواهد لتوجيه التدابير المتعلقة بتحديد الأولويات وباتخاذ القرارات بشأن الميزانيات. ويقضي التخطيط العصري الناجح بإجراء عمليات تشاورية واسعة النطاق تشارك فيها جميع الأطراف المعنية لضمان تولّي الجهات الوطنية لزمام الأمور، وتأمين الاتساق داخل القطاعات وفيما بينها، وضمان الانسجام مع التنمية

الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الطويل الأجل على الصعيد القطري. وستستمر اليونسكو في دعم أنشطة التخطيط التي تتم على صعيد القطاع بأكمله، مع التركيز بوجه خاص على البلدان التي تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف التعليمية والإنمائية والتي تفتقر إلى القدرات المؤسسية اللازمة. أما معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، فسيمضي قدماً في تنويع أنشطة تنمية القدرات التي يضطلع بها وفي تعزيز مرونة هذه الأنشطة بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة في عدة مجالات، ولا سيما فيما يتعلق باللامركزية وبمبادئ الحكم الديمقراطي. وسيولى المزيد من العناية لتوثيق النهوج والنماذج والأدوات الخاصة بالتخطيط ولنشرها من أجل تعزيز السياسات الفعالة في مجال التعلّم مدى الحياة.

(د) **إعداد السياسات والخطط التعليمية في حالات الطوارئ وفي البيئات التي تتسم بأوضاع هشة:** تُعتبر النزاعات والكوارث الطبيعية من أعظم التحديات التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. فأكثر من ٤٠٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في بلدان متأثرة بنزاعات مسلحة. ويزداد عدد الطلبات التي تتلقاها اليونسكو لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وللإسهام في إعادة بناء النظم التعليمية في أعقاب الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة. وتوفر عملية إعادة البناء فرصاً لإجراء إصلاحات جذرية. ولذا، تعتزم اليونسكو تعبئة مجموعة واسعة من الخبرات والنهوج المشتركة بين القطاعات على نطاق النظام لدعم عمليات الإصلاح والسياسات التي من شأنها أن تجعل نظم التعليم أكثر شمولاً وإنصافاً وأكثر فعاليةً في ضمان استدامة التنمية. وسيرتبط الدعم التي ستوفره اليونسكو بعدة مسائل منها الوقاية من المخاطر والأزمات، والإغاثة لأغراض الإنعاش والتنمية، والمشاركة في الآليات القائمة لتنسيق المعونة الدولية وفي عمليات «توحيد الأداء» وعمليات الإصلاح الإنساني. وسوف تستمر المنظمة في تقديم الدعم المالي والتقني إلى إدارة التربية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل تدعيم الأنشطة التي تضطلع بها هذه الإدارة لتوفير التعليم للاجئين الفلسطينيين.

### النتيجة المنشودة ١: تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق برسم السياسات والخطط وتنفيذها ضمن إطار للتعلّم مدى الحياة

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي استُعرضت فيها السياسات التعليمية كي تشمل منظور التعلّم مدى الحياة | - ٢٠ *دولةً عضواً* |
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي تمت فيها مراجعة الخطط المعتمدة على صعيد القطاع بأكمله<br>▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي تم فيها إنشاء أو تدعيم نظام للرصد والتقييم على صعيد القطاع بأكمله وتشغيله | - *ثماني دول أعضاء* |
| ▪ عدد البلدان المتأثرة بالنزاعات والتي تحصل على الدعم في حالات الطوارئ أو لأغراض إعادة البناء | - ٢٠ *دولةً عضواً* |

## ٢- دعم القطاعات الفرعية ذات الأولوية

**٠١٠١٢** سوف يستمر البرنامج الرئيسي الأول في تعزيز اتّباع نهج شامل في مجال التعليم (التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتعليم غير الرسمي)، وذلك بدءاً بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وانتهاءً بالتعليم العالي، بما في ذلك محو الأمية وتنمية المهارات. وسعياً إلى تحقيق أثر أكبر باستخدام موارد مالية وبشرية محدودة، ستركز اليونسكو في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على ثلاثة قطاعات فرعية ذات أولوية تتمثل في محو الأمية، والتعليم

والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي، وهي قطاعات يوليها عدد كبير من الدول الأعضاء اهتماماً كبيراً وتُعتبر مهمة جداً بالنسبة إلى التعلّم مدى الحياة وتتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية. وستكون احتياجات الشباب في صميم هذه الأنشطة. وفي حين ستعطي المنظمة الأولوية للقطاعات الفرعية الثلاثة المذكورة، فإنها ستعالج أيضاً عدة مسائل تتعلق بمجالات تعليمية أخرى منها الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والانتقال إلى التعليم الثانوي، وذلك من خلال أنشطتها في مجال رسم السياسات والتخطيط على صعيد القطاع بأكمله، وتقييم التعلّم، وقضايا المعلمين، على سبيل المثال.

## *النهوض بأنشطة محو الأمية*

**٠١٠١٣** ازدادت معدلات محو أمية الأطفال والشباب[٢] والكبار[٣] على نحو مستمر خلال العقدين الماضيين، شأنها في ذلك شأن قدرات راسمي السياسات وخبراء التخطيط والمديرين والمؤسسات التابعين للدول الأعضاء فيما يخص تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخطط الفعالة الخاصة بمحو الأمية وتطويرها. ومع ذلك، لم تكن وتيرة التقدم سريعة بما يكفي لتواكب النمو السكاني والارتفاع الهائل في أعداد الأطفال والمراهقين الذين يتسربون من المدارس ويعجزون عن اكتساب مهارات الكتابة والقراءة حتى في أثناء وجودهم في المدرسة. ولذا، تبقى محو أمية الشباب والكبار إحدى أكبر العقبات التي تعترض تحقيق أهداف التعليم للجميع والتي تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عدد من البلدان. وإقراراً بأن اكتساب مهارات القراءة والكتابة هو حق من حقوق الإنسان وركيزة عملية التعلّم مدى الحياة، ستواصل اليونسكو الجهود التي بذلتها في فترات العامين الماضية من خلال عدة مبادرات وبرامج[٤] وسوف تستمر في دعم الدول الأعضاء لمساعدتها على محو أمية الشباب والكبار. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ستقوم اليونسكو، ولا سيما معهد اليونسكو للتعلّم مدى الحياة، بتوفير الدعم من خلال مجموعتين متكاملتين من الأنشطة تتمثلان فيما يلي:

(أ) **النهوض بالبرامج الفعالة في مجال محو أمية الشباب والكبار:** سيُخصص الجزء الأكبر من الأنشطة التي ستُنفذ في هذا الصدد لأحد وأربعين بلداً تشهد تدنياً في معدلات محو الأمية، مع التركيز على البلدان الأفريقية وعلى النساء. فالبلدان المذكورة تضم ٨٥٪ من سكان العالم غير القادرين على القراءة أو الكتابة والبالغ عددهم ٧٧٥ مليون نسمة، مع الإشارة إلى أن النساء تمثل ثلثي هؤلاء الأشخاص. وخلال اجتماع المائدة المستديرة الدولي الرفيع المستوى الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في مقر اليونسكو بباريس، أكدت هذه البلدان من جديد التزامها بتعميم تعليم القراءة والكتابة وتعهدت في هذا الإطار بتكثيف جهودها لتحقيق ما حددته من أهداف في مجال محو الأمية بحلول عام ٢٠١٥ وبوضع رؤية لجدول أعمال محو الأمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وسوف توفر اليونسكو الدعم للدول الأعضاء لمساعدتها في هذه المساعي. واستناداً إلى نتائج عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ ومبادرة اليونسكو بشأن محو الأمية لتعزيز القدرات، ستدعم المنظمة هذه البلدان الأحد والأربعين عن طريق استهلال مبادرة ابتكارية متعددة الأطراف تغطي الكفاءات اللازمة لممارسة المواطنة الفعالة في القرن الحادي والعشرين وترتكز على آليات تنفيذ في غاية الحداثة تركز تركيزاً أكبر على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويقضي هذا العمل بالربط بين التعلّم النظامي والتعلّم غير النظامي والتعلّم غير الرسمي.

(ب) **تزويد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بما يحتاجون إليه من فرص لاكتساب مهارات أساسية جيدة ومستدامة للقراءة والكتابة:** يوجد في العالم ١٢٢ مليون شاب وشابة[٥] غير قادرين على القراءة أو الكتابة. ويعيش ٨٥٪ من هؤلاء الأشخاص[٦] في البلدان «ذات الأولوية» التي ستتلقى دعماً محدد الغرض من اليونسكو حتى عام ٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، فإن ٦١ مليون طفل ممن بلغوا سن التعليم الابتدائي ما زالوا غير ملتحقين بالمدارس ويُرجَّح أن يفتقروا إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة عند

(٢) ارتفع معدل محو الأمية من ٨٣,٤٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٨٧,١٪ في عام ٢٠١٠ – المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٠.

(٣) ارتفع معدل محو الأمية من ٧٥,٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٨٤,١٪ في عام ٢٠١٠ – المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠١٠.

(٤) تشمل هذه المبادرات والبرامج عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية؛ ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات؛ وبرنامج بناء القدرات في مجال التعليم للجميع؛ والجوائز الدولية لمحو الأمية؛ والمؤتمر الدولي لتعليم الكبار؛ وإطار أبوجا للعمل والتعاون.

(٥) بيانات معهد اليونسكو للإحصاء لعام ٢٠١٠؛ صدرت في عام ٢٠١٢.

(٦) المصدر عينه.

بلوغهم سن الرشد. ولذا، تعتزم اليونسكو التشارك مع وكالات أخرى لدعم الدول الأعضاء في توفير فرص بديلة للتعلّم الأساسي من خلال عدة وسائل تشمل المسارات غير النظامية وبرامج تعليمية محددة الغرض.

### النتيجة المنشودة ٢: تعزيز القدرات الوطنية على النهوض ببرامج محو الأمية ذات النوعية الجيدة التي تُعتبر مفيدة لتنمية القدرات والتي تراعي قضايا الجنسين

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها لتنفيذ برامج محو الأمية المراعية لقضايا الجنسين وللنهوض بها | - *٢٥ بلداً* |
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي أعدت برامج ذات نوعية جيدة لمحو أمية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس | - *عشرة بلدان* |

## *التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني: تيسير انتقال الشباب من التعليم إلى عالم العمل*

**٠١٠١٤** تُعتبر العولمة وأوجه التقدم التكنولوجي والضغوط الديموغرافية ومظاهر التفاوت الاجتماعي والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من العوامل التي تولّد طلباً متزايداً على سياسات وبرامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التي تتيح تلبية احتياجات سوق العمل، وتيسير انتقال الشباب من التعليم إلى عالم العمل، وتعزيز الحد من الفقر والاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. ويقضي ذلك بتحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على نحو شامل بالاستناد إلى الشواهد والخبرات المرتبطة بالسياسات، وذلك مع التركيز على التعلّم مدى الحياة عن طريق ضمان الترابط الأفقي والعمودي داخل النظام التعليمي وبين التعليم وعالم العمل.

**٠١٠١٥** وتجمع استراتيجية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بين عدة مسائل هي الخبرات المرتبطة بالسياسات، والرصد والتقييم، والبحوث، والحوار الدولي والشراكات. وستمضي المنظمة قدماً في تعزيز هذا النهج المتكامل استناداً إلى استنتاجات استعراض منتصف المدة الخاص باستراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإلى التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعروفة باسم «توافق الآراء في شنغهاي»، وكذلك استناداً إلى نتائج التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٢. وسيغطي عمل اليونسكو في هذا الصدد مجالات واسعة النطاق تتمثل فيما يلي:

(أ) **دعم عملية تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتعزيز أثرها في مجال التنمية:** تعتزم اليونسكو تكثيف ما تضطلع به من أنشطة لإسداء المشورة بشأن السياسات في المراحل الأولى للمشروعات، مع إيلاء عناية خاصة لمسألة تعزيز القدرات على معالجة البطالة في صفوف الشباب ولتحقيق أهداف التعلّم عن طريق زيادة الانتفاع بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتعزيز الإنصاف والجدوى والجودة في هذين النوعين من التعليم والتدريب. وستغطي أنشطة الدعم المرتبطة ببناء القدرات وتنميتها مجموعة من المسائل تتمثل في التخطيط الاستراتيجي، والإدارة والتمويل، والانتقال من المدرسة إلى عالم العمل، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتدريب المعلمين، والإرشاد الوظيفي، والمؤهلات، وإعداد المناهج الدراسية وتعميم مراعاة قضايا الجنسين. وعلى الصعيد القطري، ستعمل اليونسكو على تيسير الحوار بشأن السياسات، وتعزيز التنسيق الفعال فيما بين الوزارات، وتشجيع مشاركة أرباب العمل والموظفين والمجتمع المدني، ولا سيما الشباب والقطاع الخاص، في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات.

(ب) **تعزيز تبادل المعارف والتعلّم بين الأقران:** ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء عن طريق تزويدها بأحدث الشواهد المتوافرة في الميدان، وعن طريق دعم العمليات المتعلقة بالسياسات وبالتعلّم بين الأقران التي تستند إلى السياسات الناجحة والواعدة في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وستتم الاستعانة بشبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وبالكراسي الجامعية لليونسكو من أجل جمع ونشر الشواهد بشأن مختلف النهوج المرتبطة بالسياسات التي تتيح تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتوسيع نطاقهما. وستدعم اليونسكو أيضاً الحوار

بشأن السياسات والعمليات الإصلاحية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

(جـ) **استعراض الأدوات التقنينية ووضع الأطر اللازمة للاعتراف بالمؤهلات:** ستمضي اليونسكو قدماً في الاضطلاع بوظيفتها التقنينية من أجل تحقيق ما يلي: (١) استعراض توصية عام ٢٠٠١ الخاصة بالتعليم التقني والمهني بعد الحصول على موافقة الهيئتين الرئاسيتين؛ (٢) التعمّق في تحليل مفاهيم تنمية المهارات لعالم العمل وتطبيق نهوج تضمن تحقيق نتائج ملموسة في مجال التنمية المستدامة؛ (٣) تعزيز عملية توحيد الإحصاءات المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتحسين قدرات الدول الأعضاء على وضع المؤشرات لعملية اتخاذ القرارات، وذلك بدعم من معهد اليونسكو للإحصاء؛ (٤) توفير الظروف المؤاتية لإقامة حوار إقليمي وعالمي بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وبشأن ضمان الجودة في هذين النوعين من التعليم والتدريب.

(د) **توطيد التعاون الدولي من أجل تطوير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني:** سوف تستفيد اليونسكو من قدرتها على الجمع بين الأطراف المعنية وستعمل على حفز التعاون الدولي من أجل تدعيم الشراكات الاستراتيجية المرتبطة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيتم الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وستستمر اليونسكو في تيسير عملية إقامة وتنسيق الشراكات الاستراتيجية من خلال عدة هيئات تشمل فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وكذلك من خلال عمليات مجموعة الدول العشرين. وستسهم شبكة مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إسهاماً كبيراً في هذه الجهود.

### النتيجة المنشودة ٣: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على رسم سياسات ترمي إلى تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وعلى تنفيذ هذه السياسات

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي طورت نظمها لدعم انتقال الشباب من المدرسة إلى عالم العمل ولبناء المهارات اللازمة للعمل والحياة | – *٢٠ دولةً عضواً* |
| ▪ عدد الأدوات ومجموعات المبادئ التوجيهية التي أعدتها اليونسكو للنهوض بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الصعيد الدولي ولرصد التطورات المسجلة في هذين النوعين من التعليم والتدريب | – *أداة واحدة وثلاث مجموعات من المبادئ التوجيهية* |
| ▪ عدد المراكز التابعة لمركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التي تشارك في البرامج وتسهم في وضع منتجات خاصة بالمعارف | – *٥٠ مركزاً تابعاً لمركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني* |

## *التعليم العالي*

٠١٠١٦ إن التحولات التكنولوجية الاستثنائية التي حصلت في العقد الماضي أثرت في عالمنا بطرائق ما كان أحد ليتصورها قبل عشرات من السنوات. وبالنظر إلى التغيرات السريعة التي يشهدها العالم، بات من الضروري اكتساب مهارات جديدة باستمرار من أجل الدخول إلى سوق العمل أو البقاء فيه. ونتيجةً لارتفاع معدلات إتمام التعليم الثانوي، والحاجة إلى مهارات مفيدة وإلى فرص تتيح التعلّم مدى الحياة، سُجلت زيادة كبيرة في الطلب على مختلف أشكال التعليم العالي. وبما أن التنقل فيما بين البلدان بات أسهل بالنسبة إلى جميع الأشخاص، ولا سيما بالنسبة إلى الطلبة، فإن الطلب على النظم التي تكفل ضمان الجودة واعتماد المؤهلات يزداد شيئاً فشيئاً. وأصبح التعليم عن بُعد من الحلول البديلة التي تحظى باهتمام متزايد. وبات الطلب على التعليم العالي يتجاوز قدرة القطاع العام على توفير هذا التعليم وعلى تمويله. وشجعت حكومات كثيرة على تطوير مؤسسات

التعليم الخاصة لتلبية الطلب على التعليم العالي وللتخفيف من الأعباء المالية التي تثقل كاهلها. ونتج عن ظهور مؤسسات تعليمية جديدة وأساليب جديدة لتوفير التعليم تحديات كبيرة على صعيد السياسات، ترتبط بمسائل الجودة والتمويل والإنصاف.

**٠١٠١٧** وسوف تدعم اليونسكو الدول الأعضاء في التصدي لهذه التحديات عن طريق تزويدها بمشورة مستنيرة بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات وبشأن الآليات التربوية المبتكرة والمتقدمة تكنولوجياً والتي تعزز الجودة والإنصاف في التعليم العالي. وستعتمد اليونسكو على مجموعة متنوعة من الأنشطة لتشجيع التعاون والحوار بين الدول الأعضاء وتيسيرهما. وستوفر المنظمة مساعدة محددة الغرض للبلدان النامية في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا. وفيما يخص منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، سيؤدي معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي دوراً نشطاً في هذا الصدد. وستستمر اليونسكو، من خلال برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية التابعة لها، في تدعيم أنشطة التعاون وإقامة الشبكات وفي تعبئة الخبرات الجامعية التي من شأنها أن تساعد على تنفيذ برنامج اليونسكو في المجالات ذات الأولوية. وسيتم أيضاً دعم التعاون بشأن التعليم العالي فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب والجنوب.

**٠١٠١٨** وإلى جانب ذلك، فإن البرنامج الذي ستخصصه اليونسكو لدعم التعليم العالي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ سيعطي الأولوية لثلاثة مجالات ستسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق هدف مساعدة الدول الأعضاء على ضمان جودة نظمها الخاصة بالتعليم العالي. وتتمثل المجالات الثلاثة المذكورة فيما يلي:

(أ) **إضفاء الطابع الدولي على التعليم العالي:** ستوفر اليونسكو الدعم التقني المتعلق بالمسائل التنظيمية عن طريق تنفيذ الوثائق التقنينية الخاصة بالاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وعن طريق رصد تطبيق هذه الوثائق على نحو مستمر ومن خلال دعم الدول الأعضاء في تحسين آليات ضمان الجودة. وسوف تنظر المنظمة في إمكانية إعداد اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بالدرجات العلمية الخاصة بالتعليم العالي[٧] وستستمر في رصد تطبيق الاتفاقيات الإقليمية القائمة. كما تعتزم اليونسكو تيسير تقاسم الخبرات بشأن تبادل الهيئات المعنية بالتدريس والبحوث على الصعيد الدولي وبشأن تأثير هذا الأمر على رسم السياسات وتنفيذها.

(ب) **التكنولوجيا وتوفير التعليم العالي:** ستقوم اليونسكو بتحليل الاتجاهات المتعلقة بالتعلّم عن بُعد والآليات التي تتيح إعداد برامج فعالة خاصة بالتعليم العالي وتوفيرها على الإنترنت، وستعمد أيضاً إلى تحديد الممارسات الجيدة في عدة مجالات، وبخاصة في مجال إعداد الموارد التعليمية المفتوحة وتكييفها واستخدامها. وسوف تقدّم المنظمة المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وبخاصة إلى البلدان النامية، لمساعدتها في تنويع البرامج الجيدة في التعليم العالي.

(جـ) **دعم عملية رسم السياسات:** سعياً إلى توجيه الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول خاصة بالسياسات تتيح التصدي للتحديات التي تواجهها نظم التعليم العالي في الوقت الراهن، ستعمل اليونسكو على تيسير عملية تنمية المعارف وتبادلها واكتسابها فيما يخص قضايا الإنصاف والجودة وتنويع البرامج والإدارة والتمويل في التعليم العالي. وستقوم اليونسكو أيضاً بإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء لمساعدتها على رسم سياسات محددة الغرض وعلى تنفيذ هذه السياسات لمعالجة القضايا المذكورة. وسوف تواصل المنظمة جهودها الرامية إلى تيسير الحوار العالمي والإقليمي بشأن جدوى مختلف نظم تصنيف الجامعات.

(٧) سيتم تعديل هذه الجملة استناداً إلى القرارات التي سيتخذها المؤتمر العام في دورته السا بعة والثلاثين.

### النتيجة المنشودة ٤: إعداد الدول الأعضاء لسياسات قائمة على الشواهد في التعليم العالي من أجل معالجة قضايا الإنصاف والجودة والتوسع والحراك

| مؤشرات الأداء | مؤشرات القياس |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي اعتمدت وثائق اليونسكو التقنينية الخاصة بالتعليم العالي، وعدد البلدان التي حصلت على الدعم لتطبيق هذه الوثائق | – *اعتماد ١٥ بلداً جديداً للوثائق التقنينية الخاصة بالتعليم العالي*<br>– *دعم خمسة بلدان في تنفيذ هذه الوثائق التقنينية* |
| ▪ عدد المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تم تنظيمها بدعم من اليونسكو بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات التعليم العالي، بما في ذلك أساليب التدريس والتعلّم المعتمدة على التكنولوجيا | – *تنظيم ثلاثة مؤتمرات دولية أو إقليمية* |
| ▪ عدد البلدان التي حصلت على الدعم والتي شرعت في إصلاح التعليم العالي | – *دعم ثمانية بلدان* |

## ٣- تحسين جودة التعليم عن طريق تعزيز التطوير المهني للمعلمين

٠١٠١٩ من المعروف أن مسائل الانتفاع بالتعليم وتحقيق الإنصاف فيه وضمان جودة الخدمات والبرامج التعليمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتمتُّع المعلمين بالمهارات والكفاءات المناسبة. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن عدداً من البلدان ما زال يواجه نقصاً حاداً في المعلمين المؤهلين وأن الكثير من المعلمين يعانون من تدهور مكانة مهنتهم وانخفاض مرتباتهم وسوء ظروف عملهم، ويؤدون مهامهم في بيئات تملؤها أوجه الحرمان والمخاطر. ويُعد النقص في المعلمين إحدى أكبر العقبات التي تعوق تحقيق أهداف التعليم للجميع.

٠١٠٢٠ وبغية مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذه التحديات الكبيرة المرتبطة بالمعلمين، أعدت اليونسكو استراتيجية ومبادرة محددتين ترميان إلى معالجة الضرورة الملحّة المتمثلة في ضمان جودة المهارات والكفاءات التي يتمتع بها المعلمون في البلدان ذات الأولوية، وبخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وستركز الاستراتيجية والمبادرة المذكورتان على بناء قدرات المؤسسات المعنية بإعداد المعلمين وبتدريبهم. وفي هذا السياق، سيؤدي معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في أفريقيا دوراً مركزياً في منطقة أفريقيا. وسوف تركز اليونسكو على الأولويات التالية في وثيقة م/٥ الحالية:

(أ) **تدعيم قدرات المؤسسات المعنية بتدريب المعلمين:** في البلدان التي يقترن فيها النقص في المعلمين بتدني مستوى القدرات المتعلقة بتدريب المعلمين، لا بد من النهوض بمؤسسات تدريب المعلمين والكليات والإدارات المعنية بالتربية في الجامعات من حيث نطاق عملها وجودتها، وذلك بوسائل عدة تشمل بوجه خاص اعتماد أساليب تعلّم مختلطة وزيادة استخدام المجموعة المتاحة من الموارد التعليمية المفتوحة لتدريب المعلمين. وسوف تعدّ اليونسكو برنامجاً مخصصاً لتنمية قدرات المؤسسات القائمة المعنية بإعداد المعلمين وبتدريبهم، يركز تركيزاً خاصاً على استخدام الحلول المدعومة بالتكنولوجيا مثل التعلّم المفتوح والتعلّم عن بُعد.

(ب) **تحسين عملية رسم السياسات الخاصة بالمعلمين وتعزيز التدابير المتخذة لتنفيذ هذه السياسات وتقييمها على الصعيد القطري:** ستوفر اليونسكو، عند الطلب، الدعم التقني اللازم لأغراض تحليل الاحتياجات ورسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي بغية اجتذاب المرشحين المؤهلين لمزاولة مهنة التدريس، وتوزيع المعلمين على المناطق وإدارة شؤونهم على نحو فعال. وسوف تقدّم اليونسكو ما يلزم من مساعدة تقنية للمضي قدماً في تدعيم قدرات البلدان على تقييم احتياجاتها من حيث المعلمين وعلى رسم سياسات قائمة على الشواهد تتعلق بتوظيف المعلمين وتدريبهم وتوزيعهم على المناطق وإدارة شؤونهم وضمان تطويرهم المهني والتقييم التقويمي الخاص بهم، وذلك باستخدام أساليب

متعددة من أجل تحسين الممارسات. وستولى عناية خاصة للممارسات الجيدة المرتبطة بالاستراتيجيات الرامية إلى اجتذاب المعلمين كي يعلّموا في المدارس القائمة في المناطق الريفية والنائية والمحرومة وإلى استبقائهم في هذه المدارس.

(جـ) **تدعيم القدرات فيما يتعلق بإدارة المدارس والإشراف عليها:** في حين يُنظر إلى مديري المدارس على أنهم مسؤولون يتولون تنظيم شؤون وحدات مختصة بتوفير التعليم، يمكن لخبرات مديري المدارس الحاصلين على التدريب المناسب أن تعود بفائدة كبيرة على عملية التدريس، ذلك لأن من شأن هؤلاء المديرين أن يعملوا بوصفهم قادة تربويين وأن يقدموا الإرشادات إلى المعلمين بشأن الممارسات التي ينبغي اتّباعها وأن يوفروا الدعم اللازم لهم. وسوف تسهم اليونسكو في تحديد الخصائص التي تجعل عملية إدارة المدارس عاملاً حاسماً في ضمان جودة أنشطة التدريس والتعلّم، كما ستدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى رسم السياسات المناسبة في هذا الصدد وإلى إعداد برامج خاصة بالدعم والتطوير المهنيين لتعزيز عملية إدارة المدارس.

(د) **رصد تطبيق الوثائق المعتمدة وتعزيز المعايير الخاصة بالممارسات المهنية:** تتعاون اليونسكو مع منظمة العمل الدولية منذ زمن طويل لرصد تطبيق ما يتوافر من توصيات دولية بشأن أوضاع المعلمين والظروف المؤاتية لتطوير مهنة التدريس على النحو السليم. وستواصل اليونسكو عملها الرامي إلى الارتقاء بمعايير الجودة في مهنة التدريس على الصعيد العالمي وتعزيز الاعتراف بمكانة هذه المهنة في المجتمع عن طريق تدعيم الآليات المتاحة لرصد تطبيق ما يتوافر من توصيات دولية بالاستناد إلى نهج قائم على الشواهد، وكذلك عن طريق تحليل المتطلبات والتطلعات الجديدة المرتبطة بمهنة التدريس في القرن الحادي والعشرين. وتعتزم اليونسكو تشجيع استخدام أدوات الرصد القائمة لتوجيه الحوار الاجتماعي بشأن مهنة التدريس.

(هـ) **العمل كمركز لتبادل المعلومات وتوثيق التقدم المحرز في تطوير قدرات المعلمين والارتقاء بمهنة التدريس في شتى أنحاء العالم:** تتمثل إحدى أكثر الوسائل فعاليةً للإسهام في تعزيز مكانة مهنة التدريس في المجتمع وزيادة جاذبية هذه المهنة في توثيق الممارسات الجيدة التي تساعد المعلمين على توفير التعليم الجيد. وستستخدم اليونسكو عدة أساليب لتوفير المعلومات عن مهنة التدريس في شتى أنحاء العالم وعما يرتبط بهذه المهنة من تحديات. وستقوم المنظمة بنشر النتائج التي ستتوصل إليها في عدد من المنتديات الوطنية والإقليمية، وفي مؤتمر دولي بارز بشأن التدريس، وعلى الصعيد القطري، وذلك كي تُستخدم هذه المعلومات على النحو الأمثل وكي تحقق الحد الأقصى من التأثير في النقاشات الوطنية المتعلقة بالسياسات الخاصة بالمعلمين وبالتدريس.

## النتيجة المنشودة ٥: تدعيم القدرات الوطنية على إعداد السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمعلمين وعلى تنفيذها من أجل النهوض بجودة التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي قامت بإعداد سياسات خاصة بالمعلمين و/أو باستعراض السياسات القائمة في هذا المجال، مع إيلاء عناية خاصة لقضايا الجنسين | - ٢٠ *دولةً عضواً* |
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي أعدت دورات موجهة إلى المعلمين في مجالَي التدريب والتطوير المهني المستمر و/أو استعرضت الدورات القائمة في هذا المجال | - ٢٠ *دولةً عضواً* |
| ▪ عدد مؤسسات تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تم تدعيم قدراتها وباتت تعمل بكامل طاقاتها | - ١٥ *مؤسسةً* |

## ٤- تحسين التعلّم

٠١٠٢١ في وقت أصبحت فيه مجتمعات العالم مرتكزة على المعرفة، يُتوقع من الدارسين أن يكتسبوا معارف مفيدة ومهارات وكفاءات أساسية ومواقف وقيماً سليمة من شأنها أن تعود بالفائدة عليهم وعلى المجتمع. وفي حين أن أعداد الدارسين الذين حصلوا على الفرص اللازمة للتعلّم قد ازدادت على الصعيد العالمي، فإن الكثير من هؤلاء الأشخاص ما زالوا يفتقرون إلى المعارف والمهارات المطلوبة. وتشير التقديرات الواردة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٢ إلى أن عدد الأشخاص الذين لا يجيدون لا القراءة ولا الكتابة ولا الحساب حتى بعد قضاء أربع سنوات على الأقل في المدرسة يبلغ ٢٥٠ مليون شخص وأن ٧٧٥ مليون شخص من الراشدين، ٦٤٪ منهم من النساء، يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة والكتابة. وأدت الشواغل المتزايدة بشأن جودة التعليم إلى ازدياد الاهتمام بمسائل التعلّم، ولا سيما في إطار رصد وتقييم عمليات ونتائج التعلّم بغية تحسين جودة التعليم بوجه عام.

٠١٠٢٢ وسعياً إلى الاستجابة لهذه الأوضاع المستجدة، تعتزم اليونسكو تعزيز دورها الريادي فيما يخص السياسات والأنشطة التقنية الرامية إلى الإسهام في «تحسين التعلّم» عن طريق تدعيم عملها في ثلاثة مجالات مترابطة تُعتبر ذات أهمية بالغة في تحقيق هدف تحسين التعلّم وتتمثل فيما يلي: المناهج الدراسية (وضع رؤى ومعايير محددة)، والأساليب التربوية (عمليات التدريس)، والتقييم (قياس نتائج التعلّم). وسيتم التركيز بوجه خاص على ضمان الاتساق وأوجه التآزر بين المجالات الثلاثة المذكورة، وترويج رؤية شاملة للتعليم، وتسليط الضوء على أهمية استمرار عملية التعلّم في مختلف مستويات التعليم مدى الحياة. وستُعد أنشطة اليونسكو في هذا الصدد على المستويات الثلاثة التالية:

(أ) **تعريف التعلّم:** ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء في تعريف «التعلّم» وستشجع على اعتماد نهوج قائمة على تنمية القدرات والكفاءات والمهارات في إطار التعلّم مدى الحياة. وسوف تعزز المنظمة مفهوماً أوسع نطاقاً للمهارات والكفاءات (المهارات المعرفية وغير المعرفية الأساسية) عن طريق إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن السياسات والمسائل التقنية مع مختلف الجهات المعنية بغية تحديد مجموعة من الكفاءات الرئيسية يمكن أن ترتبط بعدة أشكال من التعليم، مثل التعليم الأساسي، والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الثانوي. وإقراراً بأن تمكين الفئات المحرومة من اكتساب الكفاءات الرئيسية اللازمة لها منذ سنوات الحياة الأولى يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاجتماعية والتنمية الذاتية وفي الحد من أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ستعتمد اليونسكو على عملها في مجالَي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ومحو الأمية لتوسيع إطار التعليم عن طريق تعبئة الشركاء الذين يعملون عادةً خارج قطاع التعليم، ولا سيما في قطاعَي الصحة والتغذية، وعن طريق التعاون معهم على نحو فعال.

(ب) **إعداد المناهج الدراسية:** ستعمل اليونسكو على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إعداد مناهج دراسية شاملة وجامعة تتيح تحقيق أهداف التعلّم. وسوف تواصل المنظمة عملها في مجال إعداد المناهج الدراسية عن طريق استهلال عمليات لإعادة النظر في أغراض التعليم ومضامينه ونطاقه وعن طريق تدعيم أسس هذه العمليات لإعادة توجيه النظم التعليمية كي تساعد على تيسير التعلّم، ولتعزيز فرص التعلّم الفردي، ولجعل التعلّم أكثر قدرةً على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع. وستقوم اليونسكو من خلال عدة هيئات، ولا سيما مكتب التربية الدولي التابع لها، بتوفير الدعم التقني والمشورة بشأن السياسات للدول الأعضاء بغية مساعدتها على إعداد المناهج الدراسية استناداً إلى نهج قائم على الحقوق يحترم السياقات الثقافية ويستفيد من مزاياها، وذلك مع التركيز بوجه خاص على التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان، والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

(جـ) **تقييم نتائج التعلّم:** تعتزم اليونسكو التعاون على نحو وثيق مع شركائها من أجل دعم الدول الأعضاء في إعادة تحديد دور عمليات التقييم حرصاً على إقامة روابط فعلية بين عمليات التعلّم ونتائج التعلّم. وسوف تشجع المنظمة على الابتعاد عن عمليات التقييم الضيقة النطاق التي تركز فقط على تقييم المهارات المعرفية والمعارف الأكاديمية التقليدية وستضمن توافر تقييم منصف للجوانب المعرفية وغير المعرفية للتعلّم من خلال إنشاء نظام متكامل يشمل التقييم التقويمي لتحسين التعلّم والتقييم النهائي استناداً إلى مؤشرات قياس التعلّم. وستتيح هذه العملية توفير إيضاحات إضافية بشأن العلاقات المفاهيمية بين جودة التعليم وصياغة نتائج التعلّم وقياسها باستخدام مجموعة شاملة من المعايير والأدوات. وتعتزم اليونسكو في هذا الصدد التعاون مع الشركاء المعنيين للمشاركة في الجهود المبذولة

على الصعيد العالمي[٨] لتحديد مجموعة الكفاءات الأساسية والأدوات الخاصة بتقييم جودة التعليم. وتعتزم اليونسكو أيضاً توطيد تعاونها مع الوكالات الشريكة الرئيسية التي تتولى إدارة عمليات تقييم بارزة على الصعيد الدولي[٩]، وستستمر في الوقت عينه في تعزيز عملها بشأن العمليات النظامية لتقييم التعليم عن طريق الاستفادة من الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي (مختبر أمريكا اللاتينية لتقييم نوعية التعليم وتجمع أفريقيا الجنوبية والشرقية لمراقبة نوعية التعليم) بغية تنمية القدرات المحلية في مجال تقييم التعليم، وكذلك عن طريق توفير البيانات بشأن نتائج التعلّم لأغراض رسم السياسات.

### النتيجة المنشودة ٦: تدعيم قدرات الدول الأعضاء على تعزيز عمليات ونتائج التعلّم القائم على الكفاءات وعلى رصد هذه العمليات والنتائج وتقييمها

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي حصلت على الدعم والتي أعدت إطاراً وطنياً لتحديد مجموعة من الكفاءات الأساسية ومن مؤشرات القياس الخاصة بالتعلّم القائم على الكفاءات | – *دعم ١٠ دول أعضاء*<br>– *وضع أو اعتماد مقاييس للتعلّم (ترتبط بسبعة مجالات خاصة بالتعلّم)* |
| ▪ عدد البلدان التي حصلت على الدعم والتي أعدت منهجاً دراسياً شاملاً وجامعاً لدعم عملية التعلّم القائم على الكفاءات | – *١٠ دول أعضاء* |
| ▪ عدد البلدان التي أعدت أدوات تقييم وطنية جديدة أو التي حسّنت أدوات التقييم الوطنية القائمة لقياس نتائج التعلّم في ضوء الإطار العالمي ومؤشرات القياس الوطنية للتعلّم القائم على الكفاءات | – *١٢ دولةً عضواً* |

## ٥- زيادة فرص التعلّم الابتكارية بأساليب عدة، ولا سيما عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم

**٠١٠٢٣** إن اليونسكو مقتنعة بأن الحلول التكنولوجية التي ترتكز على مفاهيم تربوية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحسين جودة التعليم والتعلّم وزيادة الانتفاع بهما؛ وفي الحد من أوجه اللامساواة في مجال التعليم (وذلك لصالح الفئات المحرومة بوجه خاص)؛ وفي التشجيع على إنتاج موارد تعليمية عالية الجودة وعلى تبادل هذا النوع من الموارد وتكييفها. وتحتل اليونسكو موقعاً رائداً فيما يخص تعزيز اعتماد حلول تكنولوجية لزيادة الانتفاع بالتعليم وتيسير نشر المعارف وضمان تعلّم الدارسين على نحو أكثر فعالية وزيادة فعالية الخدمات التعليمية المقدمة، وهي ملتزمة بهذا الأمر. وسوف تدعم المنظمة الجهود الرامية إلى إعداد نهوج جديدة في مجالَي التدريس والتعلّم وإلى تنمية قدرات المعلمين على دمج هذه النهوج في عملهم. وفي إطار الأنشطة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، ستركز اليونسكو تركيزاً كبيراً على تمكين النساء والشابات، وذلك بوسائل عدة تشمل التعلّم بالأجهزة المحمولة. وتعتزم المنظمة دعم الشراكات المتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، وبخاصة الشراكات القائمة مع شركات تكنولوجيا المعلومات. وبغية مساعدة الدول الأعضاء على تسخير الفرص التي تقدمها التكنولوجيات الجديدة في مجال التعليم، ستتمحور أنشطة اليونسكو، بما في ذلك أنشطة معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية، حول أربعة مجالات رئيسية تتمثل فيما يلي:

(٨) مثل فريق العمل الخاص المعني بمقاييس التعلّم والذي شارك معهد اليونسكو للإحصاء في إنشائه.
(٩) ولا سيما برنامج التقييم الدولي للطلاب، والدراسة الدولية بشأن الاتجاهات في مجال الرياضيات والعلوم، والدراسة الدولية بشأن التقدم في تعلّم القراءة.

(أ) **الحوار بشأن السياسات وتنمية القدرات:** ستقيم اليونسكو جلسات حوار بشأن السياسات العامة وستضطلع بأنشطة في مجال تنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء في رسم سياسات شاملة خاصة بالتكنولوجيا وفي تحليل هذه السياسات من أجل إصلاح نظمها التعليمية. وستقوم المنظمة بتيسير عمليات وضع مؤشرات القياس والتعلّم بين الأقران فيما بين الدول الأعضاء، وستسهم في تحديد مؤشرات دولية بشأن السياسات العامة وفي جمع البيانات استناداً إلى هذه المؤشرات.

(ب) **المعايير الخاصة بالمعلمين وأنشطة التطوير المهني في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:** إن تمتُّع المعلمين بالمهارات والقدرات اللازمة للاستفادة من الإنترنت على أكمل وجه بوصفه مورداً تعليمياً ووسيلةً لتبادل المضامين التعليمية ما زال يشكل تحدياً رئيسياً. وسعياً إلى معالجة هذا التحدي، تعتزم اليونسكو توفير المساعدة اللازمة للدول الأعضاء الراغبة في رسم سياسات تتيح تدريب المعلمين ودعمهم كي يستخدموا التكنولوجيا على نحو فعال. وستتعاون اليونسكو مع الجهات المعنية الرئيسية، ومنها الشركات المختصة بتكنولوجيا المعلومات، لمواصلة عملية تطوير وتحديث «إطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» الذي يرمي إلى مساعدة الخبراء المعنيين بتخطيط التربية ومعدي الدورات التدريبية الخاصة بالمعلمين على تمكين المعلمين من استخدام الحلول التكنولوجية على نحو فعال.

(جـ) **التعلّم بالأجهزة المحمولة:** تقدّم «التكنولوجيات المحمولة» مجموعة واسعة من الفرص في مجال التعليم، ولا سيما في البلدان النامية، لأنه يمكن استخدامها من خلال الأجهزة والشبكات القائمة. وستستمر اليونسكو في تيسير الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التعلّم بالأجهزة المحمولة بالتعاون مع الجهات الرئيسية المعنية بهذا المجال، وذلك عن طريق دراسة الممارسات الراهنة وتعزيز الابتكار في عدة مجالات منها محو الأمية (في صفوف النساء والفتيات بوجه خاص)، وتنمية قدرات المعلمين، وإدارة المدارس، وكذلك عن طريق إعداد التقارير بشأن التطورات المرتبطة بالسياسات.

(د) **الموارد التعليمية المفتوحة:** تمثل اليونسكو إحدى الوكالات الرائدة المعنية بدعم «حركة الموارد التعليمية المفتوحة». وسبق أن تم توفير مجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية بشأن إعداد الموارد التعليمية المفتوحة واستخدامها في مجال التعليم في إطار إعلان باريس بشأن الموارد التعليمية المفتوحة (٢٠١٢). وستقوم اليونسكو بتعزيز أنشطة الترويج التي تضطلع بها؛ وبتوثيق السياسات والممارسات المؤسسية الناجحة ونشرها؛ وبتيسير التعاون الدولي في مجال الموارد التعليمية المفتوحة. وسوف تتعاون اليونسكو مع الدول الأعضاء التي تطلب منها المساعدة لبناء بيئة تتيح دعم عملية رسم السياسات الخاصة بالموارد التعليمية المفتوحة.

## النتيجة المنشودة ٧: تدعيم القدرات الوطنية على رسم وتنفيذ سياسات تشجع استخدام التكنولوجيا في مجال التعليم، ولا سيما في أنشطة التدريب والتطوير المهني الموجهة إلى المعلمين

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي استعرضت سياستها التعليمية لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التعليم | - ٢٠ *دولةً عضواً* |
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي وضعت معايير جديدة خاصة بالمعلمين لضمان استخدام التكنولوجيا بالطريقة المناسبة في مجال التعليم و/أو استعرضت المعايير القائمة في هذا المجال، وذلك بأساليب عدة تشمل التكييف المحلي لإطار كفاءة المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | - ٢٠ *دولةً عضواً* |

| مؤشرات الأداء | مؤشرات القياس |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي قدمت اليونسكو الدعم إليها والتي أعدت سياسات وطنية أو مؤسسية جديدة بشأن الموارد التعليمية المفتوحة و/أو استعرضت السياسات القائمة في هذا المجال | - ٢٠ *دولةً عضواً* |

## **محور العمل ٢:** تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين

**٠١٠٢٤** تعتبر اليونسكو أن الهدف الأساسي للتعليم هو بناء حصون السلام في عقول الرجال والنساء. وستقوم المنظمة من خلال أنشطة محور العمل ٢ بمساعدة الدول الأعضاء على إعداد استجابات تربوية تتيح التصدي للتحديات المعاصرة على نحو فعال وعلى تزويد الدارسين بالقيم والمواقف وأنماط السلوك التي تعزز المواطنة العالمية المسؤولة. وستركز اليونسكو على الدور الذي يؤديه التعليم في تنمية قدرات الدارسين على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم وللمجتمعات التي ينتمون إليها، وذلك من خلال الإبداع والابتكار والالتزام بالسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وسوف تركز أنشطة اليونسكو في هذا الصدد على ثلاثة مجالات مواضيعية هي التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان؛ والتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ والتربية الصحية.

### إطار: تعزيز المواطنة العالمية من خلال التعليم

بالنظر إلى تزايد أوجه الترابط بين مختلف أجزاء العالم، لم يعد بالإمكان اعتبار قضايا اللامساواة والفقر والأمراض وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات والصعوبات المرتبطة بالتنمية المستدامة على أنها مجرد مشكلات محلية. وتُعتبر عملية تعزيز المواطنة العالمية من خلال التعليم عاملاً أساسياً في التصدي لهذه التحديات لأنها تمكّن الأطفال والشباب والكبار من فهم المشكلات الرئيسية التي يواجهها العالم اليوم ومن اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها، وذلك عن طريق ربط المعارف بالأنشطة العملية على الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

ومن الضروري تأمين تعليم يعزز التفاهم الدولي والاحترام ويشجع على الاستجابة بطريقة فعالة لتحديات القرن الحادي والعشرين وللحاجة إلى تعزيز الحريات والتسامح والديمقراطية. ويرتبط التعليم الذي يعزز المواطنة العالمية ارتباطاً جوهرياً بفكرة تمكين جميع الدارسين من الإسهام على نحو استباقي في بناء مجتمعات تتسم بمزيد من العدالة والسلام والاستدامة. ومن شأن هذا التعليم أن يساعد على زيادة الوعي، وبناء المعارف، وتشجيع التفكير والتأمل، وتعزيز القيم العالمية. والمواطنون العالميون هم مواطنون يقدرون التنوع الثقافي ويشعرون بأنهم ينتمون إلى مجتمع إنساني واحد. ويتمتع المواطنون العالميون بما يلزم من قدرات لاتخاذ تدابير فعالة في المجتمعات التي ينتمون إليها وللإسهام في معالجة التحديات العالمية المتمثلة في بناء السلام، واحترام حقوق الإنسان العالمية، وتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحسين الصحة، وضمان الاحترام المتبادل بين الثقافات والحضارات.

ولا بد للتعليم الذي يعزز المواطنة العالمية من أن يكون تحويلياً وأن يمكّن الدارسين من فهم أسباب الظلم واللامساواة والتفكير فيها واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها. ويجب أن يتيح هذا النوع من التعليم إنشاء حيز ديمقراطي في المدارس ومد جسور متينة تكفل الانتقال من المدرسة إلى الجماعة المحلية، ثم إلى المجتمع وإلى العالم.

## ٦- تعزيز التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان

**٠١٠٢٥** ما زالت ممارسات التمييز وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات تشكل تحديات كبيرة تعوق بناء السلام وتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. ولا بد من اتّباع نهوج جديدة وابتكارية لمعالجة هذه التحديات المستمرة التي تترتب عليها آثار مدمرة. ومن شأن التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان أن يؤدي دوراً رئيسياً في الحد من أوجه التحيز، وتشجيع المواقف وأنماط السلوك القائمة على التسامح، وبناء ثقافة ترتكز على مبدأي السلام واحترام حقوق جميع الناس. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الكثير من بلدان العالم وافقت على وثائق تقنينية تلزم الجهات المسؤولة عن نظم التعليم بضمان تعليم مبادئ السلام وحقوق الإنسان في جميع المستويات التعليمية.

**٠١٠٢٦** وستقوم اليونسكو في السنوات المقبلة بتعزيز عملها في هذا المجال إلى حد كبير بغية تمكين الأطفال والشباب والكبار من التفكير في بيئتهم بحس نقدي والتأمل في العوامل الكامنة وراء التحيز والتمييز والنزاعات؛ وتسوية الخلافات بطريقة سلمية ومنع العنف؛ واحترام الآخرين وثقافاتهم؛ وبناء بيئات تعليمية أكثر شمولاً يعمها السلام؛ واتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقهم وحقوق الآخرين وتعزيزها (أي تشجيع المواطنة العالمية). وسعياً إلى تحقيق هذه الأهداف، ستعمل اليونسكو على تعزيز البحوث وأنشطة الترويج والحوار بشأن السياسات العامة وتنمية القدرات لإدراج المزيد من جوانب التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان في السياسات والبرامج التعليمية، وفي ممارسات التدريس ومواد وبيئات التعلّم. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، سيركز عمل اليونسكو في مجال التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان على المسائل التالية:

(أ) ت**عميم مراعاة التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية:** ستعزز اليونسكو الدعم الذي توفره للدول الأعضاء لضمان إدراج التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية في النظم التعليمية، وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية: المناهج الدراسية، وأنشطة إعداد المعلمين، ومواد التدريس، وبيئات التعلّم. وتعتزم اليونسكو تعزيز دورها فيما يخص رصد التعليم من أجل المواطنة العالمية وتقييمه. وستتعاون المنظمة مع العاملين في مجال التعليم ومع الجهات المعنية الأخرى لوضع إطار يتيح رصد وتقييم التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان استناداً إلى الشواهد.

(ب) **رصد التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان:** ستعزز اليونسكو الدور الذي تؤديه فيما يخص رصد التعليم من أجل المواطنة العالمية وتقييمه. وسوف يرتكز عمل المنظمة في هذا الصدد على توصية عام ١٩٧٤ بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعلى وثائق دولية أخرى. وستتعاون اليونسكو على نحو وثيق مع العاملين في مجال التعليم من أجل وضع أداة وإطار عمليين لرصد وتقييم التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان استناداً إلى الشواهد.

(جـ) **الأساليب التربوية المبتكرة (من أجل المواطنة الفعالة):** يجب أن يكتسب الأطفال والشباب في إطار تعليمهم المدرسي ما يلزمهم من قدرات لتحليل بيئتهم بحس نقدي ولاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم. ويستلزم ذلك اتّباع نهوج مبتكرة وتحويلية في مجال التربية. وستساعد اليونسكو على تعزيز الأساليب التربوية التشاركية التي تركز على الدارسين والتي تشجع على تنمية المهارات الأساسية (مثل مهارات حل المشكلات والتفكير بحس نقدي والتعاون مع الآخرين والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات) والتفكير في العوامل الكامنة وراء أوجه التمييز والاستبعاد واللامساواة التي يعاني منها الأطفال والشباب.

(د) **شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة:** ستستمر اليونسكو في دعم الأنشطة الرامية إلى تنمية المعارف والقيم والمهارات في مجال السلام وحقوق الإنسان وفي مجالات رئيسية أخرى تحظى بالأولوية في اليونسكو وفي الأمم المتحدة. وستقوم بذلك من خلال شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة. وسوف تشجع المنظمة على ربط المعارف بالأنشطة العملية على نطاق هذه الشبكة من أجل تعزيز المواطنة العالمية. وستنفذ المنظمة استراتيجية وخطة عمل جديدتين أُعدتا بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الشبكة في عام ٢٠١٣.

### النتيجة المنشودة ٨: اضطلاع الدول الأعضاء بإدراج عناصر خاصة بالتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان في السياسات والممارسات التعليمية

| مؤشرات الأداء | مؤشرات القياس |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي تم دعمها والتي أدرجت التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان (المواطنة العالمية) في سياساتها وبرامجها التعليمية | - *٢٠ دولةً عضواً* |
| ▪ توثيق عمليات التقييم النوعية لنتائج التعلّم في مجال التعليم من أجل المواطنة العالمية | - *أداة تقييم واحدة لقياس نتائج التعلّم في مجال التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان*<br>- *استخدام هذه الأداة في ١٠ بلدان* |
| ▪ عدد المدارس المنتسبة إلى اليونسكو التي تم دعمها والتي نفذت برامج ومشروعات ذات نوعية جيدة بشأن السلام وحقوق الإنسان وغير ذلك من أولويات اليونسكو والأمم المتحدة | - *٢٠٪ من المدارس المنتسبة إلى اليونسكو* |

## ٧- تدعيم أسس التعليم من أجل التنمية المستدامة

**٠١٠٢٧** لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاعتماد على الحلول التكنولوجية أو القواعد التنظيمية السياسية أو الحوافر المالية وحدها. فتحقيق التنمية المستدامة يقضي بإحداث تغيير جوهري في أنماط التفكير والسلوك ويستلزم بالتالي الاستعاضة عن سبل العيش الراهنة بسبل عيش مستدامة. ويُعتبر ضمان التعليم والتعلّم على جميع المستويات وفي جميع البيئات الاجتماعية السبيل الوحيد لتحقيق هذا التغيير الجوهري.

**٠١٠٢٨** وتسعى اليونسكو من خلال الأنشطة التي تضطلع بها في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى إعادة توجيه التعليم في شتى أنحاء العالم كي تُتاح لجميع الأشخاص فرصة اكتساب القيم والمواقف والمهارات والمعارف اللازمة للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. ويفترض التعليم من أجل التنمية المستدامة إدراج التحديات الرئيسية المرتبطة بالتنمية المستدامة في جميع مجالات ومستويات التعليم والتعلّم، ويفترض أيضاً اعتماد أساليب تشاركية للتدريس والتعلّم تمكّن الجميع من الاضطلاع بدور نشط في تحقيق التنمية المستدامة. وتندرج أنشطة اليونسكو الخاصة بهذا المجال في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) الذي عُيِّنت اليونسكو الوكالة الرائدة له، وكذلك في إطار برنامج المتابعة الخاص بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأعربت الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠) المعنونة «المستقبل الذي نصبو إليه» عن عزمها «على النهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وعلى دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة». وتقع على عاتق اليونسكو في هذا الصدد مسؤولية كبيرة تتمثل في تدعيم عملها المرتبط بتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، ذلك لأن هذا التعليم يسهم في النهوض بجدوى الأنشطة التربوية في عصرنا هذا.

**٠١٠٢٩** وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، سيتمحور عمل اليونسكو في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة حول العناصر التالية:

(أ) **متابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي:** سعياً إلى إتمام أنشطة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بنجاح وإلى استهلال برنامج المتابعة الخاص بهذا العقد، ستجري اليونسكو عملية التقييم النهائية للعقد المذكور وستقوم باستهلال وقيادة مبادرات رئيسية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة بغية تدعيم أسس هذا التعليم بعد عام ٢٠١٤. وسيؤدي المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

اليابان) الذي ستشارك اليونسكو في تنظيمه مع حكومة اليابان دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد. وانسجاماً مع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة بشأن البرنامج الخاص بمرحلة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ستعمل اليونسكو على ضمان إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والتعليم لما بعد عام ٢٠١٥. وستشمل أنشطة متابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة رصد الوضع فيها يخص التعليم من أجل التنمية المستدامة في شتى أنحاء العالم وإعداد التقارير بهذا الشأن.

(ب) **إسداء المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة التقنية على الصعيد القطري:** ستقوم اليونسكو في إطار البرنامج الخاص بمرحلة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بمساعدة الدول الأعضاء على إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والخطط والمناهج الدراسية المرتبطة بمختلف أشكال التعليم والتعلّم، ولا سيما التعليم غير النظامي والتعلّم مدى الحياة، مع التركيز على التحديات الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة والمتمثلة في تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنوع البيولوجي. ويشمل ذلك إجراء عمليات استعراض للسياسات القائمة، وإسداء المشورة بشأن السياسات، وبناء القدرات، وجمع الممارسات الجيدة المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ونشرها. ومن المهم جداً في هذا الصدد تعزيز النهوج المؤسسية الشاملة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي نهوج تقوم على إعادة توجيه المناهج الدراسية لضمان التركيز على التنمية المستدامة، واعتماد أساليب تعلّم تشاركية، وبناء بيئات مدرسية مستدامة («خضراء»)، والتواصل مع المجتمعات المحلية.

## النتيجة المنشودة ٩: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أنشطة التعليم والتعلّم، وتعزيز مكانة التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الدولية

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ استهلال برنامج خاص بمرحلة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة | - *برنامج واحد* |
| ▪ عدد الإشارات إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة في الوثائق التوجيهية المعتمدة على الصعيد الدولي | - ٥ |
| ▪ عدد البلدان التي تم دعمها كي تدرج في مناهجها الدراسية نهجاً شاملاً خاص بالتعليم من أجل التنمية المستدامة يركز على تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنوع البيولوجي | - ٣٠ *دولةً عضواً* |

## ٨- تعزيز الصحة من خلال التعليم

**٠١٠٣٠** تشير البحوث والشواهد المتوافرة إلى وجود ارتباط وثيق بين صحة الأطفال والشباب، ومعدل ترددهم على المدرسة، ونموهم المعرفي، وعلاقاتهم مع الآخرين، ورفاهيتهم بوجه عام.

**٠١٠٣١** وتعتزم اليونسكو زيادة الدعم الذي توفره للدول الأعضاء لمساعدتها على توفير التربية الصحية، وتأمين بيئات تعلّم آمنة ومنصفة تعزز الرفاهية والتعليم الجيد ونتائج التعلّم المتينة للجميع، وعلى ضمان أنشطة تثقيفية جيدة بشأن فيروس الإيدز وتربية جنسية شاملة تساعد الدارسين على اتّباع أنماط عيش سليمة من الناحية الصحية وتسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

**٠١٠٣٢** وسترتكز أنشطة اليونسكو في مجال التربية الصحية التي تشمل التثقيف بشأن فيروس الإيدز والتربية الجنسية الشاملة على عدد من الشراكات والمبادرات القائمة، بما في ذلك المبادرة العالمية المعنية بالتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومبادرة تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعالة؛ والشراكة المجددة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن التغذية في المدارس؛ وعلى نهوج أخرى تشدد على أهمية توافر تصوُّر قطاعي شامل للآثار والتحديات المرتبطة بالقضايا الصحية وعلى الحاجة إلى إقامة الروابط بين قطاعَي الصحة والتعليم. وستتمثل أولوية اليونسكو في هذا الصدد في دعم التعلّم الذي يفضي إلى تحسين الصحة والرفاهية.

**٠١٠٣٣** وفي مجال التربية الصحية، ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على معالجة قضايا الصحة ذات الأولوية في إطار المؤسسات التعليمية (من خلال برامج مدرسية خاصة بالصحة) وكذلك في إطار البيئات غير الرسمية وغير النظامية خارج المدارس. وتشمل هذه القضايا مسائل تتعلق بالتثقيف بشأن الطمث، والنقص في مستوى التغذية ووباء بدانة الأطفال المنتشر على الصعيد العالمي، وغير ذلك من الأمور التي تؤثر تأثيراً متزايداً في صحة الأطفال والشباب في جميع المناطق. وتوفر النهوج القائمة على المدارس إمكانيات هائلة في هذا الصدد.

(أ) ما زالت البلدان الأشد تأثراً بوباء فيروس الإيدز تعطي الأولوية للتثقيف بشأن فيروس الإيدز في إطار برامجها الخاصة بالتربية الصحية. وينطبق ذلك بوجه خاص على البلدان الأفريقية حيث ستعزز اليونسكو جهودها وستستمر في الاعتماد على الشراكات وأنشطة التعاون القائمة في إطار أسرة الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني، تماشياً مع الأولوية التي تعطيها لأفريقيا. وبالنظر إلى التقدم الكبير المحرز في الأنشطة الرامية إلى مكافحة مرض الإيدز على الصعيد العالمي وفي جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وإقراراً بأن وباء الإيدز لم ينتهِ بعد، فإن اليونسكو ستواصل تعاونها مع الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء من أجل تعميم الانتفاع بالبرامج المعنية بمكافحة فيروس الإيدز عن طريق الوقاية والعلاج والرعاية والدعم.

(ب) وثمة اعتراف متزايد بأن التربية الجنسية الشاملة هي وسيلة فعالة لمعالجة مجموعة من القضايا منها حمل المراهقات، والإصابة بالأمراض والفيروسات التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس الإيدز. وتستجيب هذه الأنشطة التعليمية للحاجة التي يعبّر عنها الشباب باستمرار فيما يخص الانتفاع بتربية جنسية تؤهلهم ليعيشوا حياة سليمة من الناحية الصحية في مرحلة الرشد، وذلك في إطار تعليم ملائم وجيد يراعي المساواة بين الجنسين. وستقوم اليونسكو بتعزيز الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء لمساعدتها على إعداد برامج جديدة بشأن التربية الجنسية الشاملة والجيدة أو على تعزيز البرامج القائمة في هذا المجال.

## النتيجة المنشودة ١٠: اضطلاع الدول الأعضاء بتوفير تعليم جيد بشأن الصحة وفيروس الإيدز وتربية جنسية شاملة للإسهام في تعزيز أنماط العيش الصحية والمساواة بين الجنسين

| مؤشرات الأداء | مؤشرات القياس |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي اعتمدت استراتيجية متعددة القطاعات تتيح معالجة موضوع فيروس الإيدز في المدارس (المصدر: GARPR #٧,١/ ١,٣.NCPI a.i) | - *إقدام ٩٣٪من البلدان (١٨٢/١٧٠) على إدراج قطاع التعليم في الاستراتيجية المتعددة القطاعات (النسبة الأساسية لعام ٢٠١٠: ٨٩٪ (١٧٢/١٥٣))* |
| ▪ عدد البلدان التي قامت فيها نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من المدارس الوطنية بتوفير تعليم قائم على المهارات فيما يخص فيروس الإيدز والحياة الجنسية خلال العام الدراسي الماضي (المصدر: إطار الرصد والتقييم العالمي لأنشطة التعليم الشاملة الرامية إلى مكافحة فيروس ومرض الإيدز) | - *ما لا يقل عن ٧٤٪ من البلدان الثمانية والثلاثين التي تضم أعداداً كبيرةً من المصابين بفيروس الإيدز[١٠] وفقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٢٨ من أصل ٣٨)* |
| ▪ عدد البلدان التي أعد قطاع التعليم فيها قواعد ومبادئ توجيهية مخصصة للموظفين والطلبة بشأن السلامة البدنية والوصم والتمييز والتحرش والاعتداء الجنسيين، والتي جرى فيها توزيع القواعد والمبادئ التوجيهية المذكورة على الجهات المعنية في المؤسسات التعليمية (معلومات تم تكييفها استناداً إلى مضمون إطار الرصد والتقييم العالمي لأنشطة التعليم الشاملة الرامية إلى مكافحة فيروس ومرض الإيدز) | - *ما لا يقل عن ٦٠٪ من البلدان الثمانية والثلاثين التي تضم أعداداً كبيرةً من المصابين بفيروس الإيدز وفقاً لتصنيف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (٢٣ من أصل ٣٨)* |

## **محور العمل ٣:** رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم

**٠١٠٣٤** في وقت يجري فيه إعداد جدول الأعمال الجديد للتنمية، ستواصل اليونسكو ما تبذله من جهود لتعزيز مكانة التعليم بين الأولويات الإنمائية المتزاحمة ولقيادة النقاش الخاص بالتعليم للجميع وبالهدفين الإنمائيين للألفية المتعلقين بالتعليم بعد عام ٢٠١٥.

**٠١٠٣٥** وترمي الأنشطة التي ستضطلع بها اليونسكو في إطار محور العمل ٣ إلى توجيه النقاش الدولي المتعلق بالقضايا الهامة في مجال التعليم والتحديات المستجدة التي يواجهها هذا القطاع. ويتطلع المجتمع الدولي إلى أن تؤدي اليونسكو دوراً ريادياً في هذا الصدد عن طريق استخلاص الدروس من أجل المستقبل، وتوجيه النقاش بشأن مستقبل التعليم، ورصد التقدم المحرز على الصعيد العالمي في مجال التعليم، وتعبئة الشراكات من أجل التعليم، وتنسيق التعليم على مستوى العالم. وستتولى اليونسكو تنسيق الجهود التي سيبذلها الشركاء المعنيون بالتعليم للجميع لدفع عجلة التقدم «دفعة كبيرة» أخيرة من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، وسوف

(١٠) أنغولا وبوتسوانا والبرازيل وبوروندي وكمبوديا والكامرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والصين وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وغانا وغواتيمالا وهاييتي والهند وإندونيسيا وإيران وجامايكا وكينيا وليسوتو وملاوي وموزمبيق وميانمار وناميبيا ونيجريا والاتحاد الروسي ورواندا وجنوب أفريقيا وجنوب السودان وسوازيلند وتنزانيا وتايلاند وأوغندا وأوكرانيا وزامبيا وزمبابوي

تعمل على تيسير الشراكات وأنشطة التعاون التقني المبنية على التكافؤ بين البلدان النامية والجهات المانحة الجديدة. وتعتزم اليونسكو الإسهام في تغيير الديناميات الراهنة في مجال التنمية عن طريق بناء تحالف واسع من الشراكات الخاصة بالتعليم يرتكز على مبدأ تبادل المعارف والخبرات بين مختلف الشركاء المعنيين بالتعليم. وبناءً على ذلك، ستولي اليونسكو عناية خاصة للمجالات المواضيعية الثلاثة المحددة في إطار محور العمل ٣.

## ٩- توجيه النقاش العالمي والاضطلاع بأنشطة استشرافية وبحثية

**٠١٠٣٦** بالنظر إلى المجموعة الواسعة من البيانات والمعارف والخبرات والقدرات التحليلية المتوافرة على مستوى القطاعات والمعاهد المتخصصة والمكاتب الإقليمية والشبكات الدولية للباحثين والممارسين المهنيين التابعة لليونسكو، يُستعان بالمنظمة منذ زمن طويل لتكون مصدر إلهام فيما يخص النهوج التربوية ولتوفر المشورة بشأن رسم السياسات في شتى أنحاء العالم. وتقضي الشواغل الراهنة بشأن تحقيق أهداف التعليم والتنمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده في عالم يتغير باستمرار بتعزيز دور اليونسكو في مجالَي البحث والاستشراف.

**٠١٠٣٧** ومن الضروري أن تعزز اليونسكو قدرتها على العمل كمختبر دولي للأفكار قادر على إعادة التفكير في مفهوم التعليم لمراعاة التغيرات التي يشهدها العالم وكمنبر لإجراء نقاش عالمي بشأن التعليم. وسترتكز الأنشطة البرنامجية التي تعتزم اليونسكو الاضطلاع بها في هذا المجال خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على المسائل التالية: (١) النهوج الجامعة للتخصصات التي تكفل معالجة الإشكاليات الراهنة في عالمنا الذي تزداد عناصره تعقيداً وارتباطاً؛ (٢) رؤية شاملة للسياسات التربوية تستند إلى أوجه الترابط بين التعلّم النظامي والتعلّم غير النظامي والتعلّم غير الرسمي مدى الحياة؛ (٣) الحاجة إلى سد الفجوة بين البحوث وعمليات رسم السياسات والممارسات في قطاع التعليم لتعزيز جدوى التعلّم وفعاليته من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

**٠١٠٣٨** وفي هذا الصدد، تعتزم المنظمة التركيز على ثلاثة مجالات عمل رئيسية تتمثل فيما يلي:

(أ) **تحديد جدول أعمال جديد للتعليم:** ستقوم اليونسكو في الفترة الممتدة من الآن حتى عام ٢٠١٥ بتيسير النقاش الدولي المتعلق بالتعليم وسوف تنظم سلسلة من النقاشات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للبحث في جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥. وتعتزم المنظمة عقد مؤتمر عالمي في عام ٢٠١٥ لاعتماد جدول أعمال جديد للتعليم سيوفر مجموعة من التوجيهات والإرشادات بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها في السنوات المقبلة. وستعمد اليونسكو في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ إلى تيسير الحوار بشأن السياسات العامة وعملية إنتاج المعارف فيما يخص جميع جوانب جدول الأعمال الجديد للتعليم. وإضافةً إلى ذلك، وبدعم مالي من الدول الأعضاء، ستنظم اليونسكو خلال الفترة المذكورة مؤتمراً دولياً للتربية سيشكل منبراً لمناقشة قضية تربوية تهم جميع دول العالم.

(ب) **تعزيز البحث والاستشراف:** ستتولى اليونسكو في هذا المجال عدة مسؤوليات تتمثل في تعبئة شبكات البحث الدولية، ورصد الوضع فيما يخص البحوث المتعلقة بالتعليم، وتحليل الاتجاهات الإنمائية المستجدة والآثار المترتبة عليها في مجال التعليم، والإسهام في توجيه السياسات على الصعيد العالمي من خلال حوار قائم على الشواهد يشمل مختلف قضايا التعليم. وسيكون للمجموعة الواسعة من الخبرات والكفاءات المتوافرة في الدول الأعضاء، والتي ترتبط باليونسكو من خلال عدة شبكات مهنية، دور بارز في تنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه، شأنها في ذلك شأن القدرات المتوافرة في المعاهد والمراكز من الفئتين ١ و٢.

(جـ) **وضع نماذج جديدة في مجال التعلّم:** استناداً إلى الأنشطة التي استُهلت في فترات العامين الماضية، وبخاصة الاستعراض النقدي لمطبوعين بارزين لليونسكو («تعلّم لتكون» (١٩٧٢) و«التعلّم: ذلك الكنز المكنون» (١٩٩٦)) يرتكز على التحولات الاجتماعية التي يشهدها العالم منذ أواسط التسعينات، ستجري المنظمة المزيد من النقاشات والبحوث بشأن طرائق التعلّم في عالم يتغير، وقد تنظر في إمكانية إعداد تقرير عالمي جديد بشأن التعليم والتعلّم في القرن الحادي والعشرين.

**النتيجة المنشودة ١١: إعداد جدول الأعمال المقبل للتعليم والسياسات التعليمية العالمية المقبلة استناداً إلى البحوث والدراسات الاستشرافية التي تجريها اليونسكو**

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ تنظيم مؤتمرات إقليمية ودولية بشأن جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ | – *تنظيم خمسة مؤتمرات إقليمية بشأن التعليم للجميع (٢٠١٤) لتقييم التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٠ ولاعتماد توصيات بشأن جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥*<br>– *تنظيم اجتماع عالمي واحد (٢٠١٧) لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم الجديدة التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥* |
| ▪ عدد ما تم إجراؤه ونشره وتوزيعه من التحليلات المقارنة ودراسات الحالات الوطنية والإقليمية التي تتناول التحديات المستجدة في مجالَي التعليم والتعلّم | – *نشر ما يتراوح بين أربع وثماني دراسات على الإنترنت (دراسة واحدة على الأقل في كل منطقة رئيسية)* |
| ▪ عدد المنشورات الخاصة بأعمال ندوات البحث الدولية والإقليمية التي نُظِّمت بصورة مشتركة بين اليونسكو وشركائها في مجال البحوث | – *نشر ما يتراوح بين أربعة وثمانية منشورات خاصة بأعمال ندوات البحث، على الإنترنت* |

## ١٠- رصد التدابير المتخذة لإنفاذ الحق في التعليم ولتطوير التعليم على الصعيد العالمي

**٠١٠٣٩** تزداد الحاجة إلى إعداد السياسات وأنشطة الترويج بالاستناد إلى الشواهد، وإلى تدعيم وتحسين الأدوات التي تتيح قياس مدى التزام البلدان بإنفاذ الحق في التعليم ومدى وفائها بمسؤولياتها في هذا الصدد. وبناءً على ذلك، ستواصل اليونسكو دورها المركزي في رصد الامتثال لمختلف الوثائق التقنينية الدولية[١١] التي تعزز جوانب مختلفة للحق في التعليم وفي رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة وغير ذلك من الأهداف. وحددت المنظمة في هذا الصدد مجالَي عمل رئيسيين للفترة التي تشملها الوثيقة ٣٧م/٥. ويتمثل هذان المجالان فيما يلي:

(أ) **رصد التدابير المتخذة لتطوير التعليم على الصعيد العالمي:** استناداً إلى الأنشطة الهامة التي يضطلع بها معهد اليونسكو للإحصاء لجمع الإحصاءات التعليمية لأغراض المقارنة، وباستخدام بيانات مفصلة أخرى قابلة للمقارنة بين عدة بلدان ومجموعة من التحليلات بشأن السياسات، ستستمر اليونسكو في إصدار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الذي يعرض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع حتى عام ٢٠١٥. وسيكون للشواهد والتحليلات التي يتم توزيعها من خلال التقرير العالمي المستقل لرصد التعليم للجميع دور رئيسي في رفد النقاش المتعلق بجدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وستتضمن طبعة التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع التي يُزمع إصدارها في أواخر عام ٢٠١٣ مجموعة من الشواهد بشأن فوائد تسخير التعليم من أجل تحقيق التنمية. وستبين هذه الطبعة جدوى اعتماد أهداف تعليمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وسيظهر بوجه خاص الدور الحيوي للمعلمين الجيدين في تحسين الإنصاف في مجال التعلّم. أما طبعة التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع التي

(١١) تشمل الوثائق التقنينية البارزة ما يلي: الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠)، والتوصية المتعلقة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (١٩٧٤)، والتوصية الخاصة بأوضاع المدرسين (١٩٦٦)، والتوصية المتعلقة بأوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي (١٩٩٧)، والتوصية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي ومؤهلاته (١٩٩٣) والاتفاقيات الإقليمية المتصلة بها، والاتفاقية المتعلقة بالتعليم التقني والمهني (١٩٨٩)، وتوصية عام ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة أعدت عدة وثائق (ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل) تتضمن أحكاماً مماثلةً للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم.

يُتوقع إصدارها في بداية عام ٢٠١٥، فستقدّم استعراضاً عاماً بشأن أهداف التعليم للجميع يغطي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى بداية عام ٢٠١٥. وسيتم الاسترشاد بهذا الاستعراض خلال الاجتماع العالمي للتعليم للجميع المزمع عقده في عام ٢٠١٥. وسوف يُستكمل تقرير عام ٢٠١٥ بسلسلة من عمليات التقييم الوطنية بشأن التعليم للجميع ستجريها الدول الأعضاء بدعم من اليونسكو وشركاء آخرين في الأمم المتحدة، وكذلك بمجموعة من التقارير الإقليمية. وإقراراً بالدور البالغ الأهمية الذي أداه التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في بناء قاعدة متينة من الشواهد لإعداد أنشطة الترويج ورسم السياسات، ستواصل اليونسكو عملها المرتبط برصد الاتجاهات وأوجه التقدم فيما يخص تحديد الأهداف الإنمائية الدولية المقبلة المتعلقة بالتعليم، وفيما يخص إنفاذ الحق في التعليم بوجه عام. وستتخذ اليونسكو وشركاؤها القرار بشأن الآلية المقبلة في الوقت المناسب.

(ب) **رصد تطبيق الوثائق التقنينية:** سعياً إلى مساعدة الدول الأعضاء على تدعيم أسس الحق في التعليم في النظم القانونية الوطنية، ستستمر اليونسكو في إطار وظيفتها التقنينية في رصد الامتثال للوثائق التقنينية وفي توفير المساعدة التقنية لضمان تطبيق هذه الوثائق ولتحويلها إلى تشريعات وممارسات على الصعيد الوطني. وستركز اليونسكو تركيزاً خاصاً على توفير أساليب ملائمة لتعزيز المعارف المتعلقة بالحق في التعليم على جميع المستويات، وستولي عناية خاصة للدور الذي تؤديه الوثائق التقنينية في تعزيز مسألتَي الاستيعاب والتعلّم مدى الحياة اللتين تقعان في صميم عمل اليونسكو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وستستمر اليونسكو في الاضطلاع بدورها التقنيني وفي العمل كمنتدى مركزي لتوضيح القضايا الأخلاقية والتقنينية والفكرية، وتشجيع التبادل فيما بين التخصصات، وتعزيز التفاهم، ووضع مؤشرات القياس، وتعبئة الرأي العام الدولي. وستواصل المنظمة تعاونها مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التعليم.

## النتيجة المنشودة ١٢: رصد عملية إنفاذ الحق في التعليم والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف التعليمية الدولية، وارتكاز الحوار بشأن السياسات العامة على الشواهد المتوافرة

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ عدد البلدان التي تعد تقارير بشأن تطبيق الوثائق التقنينية المتعلقة بالحق في التعليم | - *٥٠ دولةً عضواً* |
| ▪ عدد البلدان التي تجرب إطار اليونسكو التحليلي لاستعراض القوانين الوطنية المتعلقة بالتعليم | - *ثماني دول أعضاء* |
| ▪ عدد الأحداث التي نُظِّمت لتدشين التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع وعدد المقالات الصحفية التي تناولت التقرير، والأمثلة المتوافرة بشأن تأثير التقرير على السياسات | - *تنظيم ٤٠ حدثاً لتدشين طبعة التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤ وطبعة عام ٢٠١٥*<br>- *٦٠٠ مقال صحفي بشأن طبعة التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤ وطبعة عام ٢٠١٥* |

## ١١- تعزيز الشراكات وأنشطة التنسيق في مجال التعليم

٠١٠٤٠ إن المهمة التي أُسندت إلى اليونسكو في إطار عمل داكار والمتمثلة في الحفاظ على «دينامية التعاون» بين جميع الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع تُعتبر ذات أهمية بالغة في الفترة الراهنة ذلك لأن الشركاء التابعين لحركة التعليم للجميع (١) دخلوا في المرحلة الأخيرة من عملية تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛ (٢) يستعرضون ويدرسون عملية التعليم للجميع والتقدم الذي أُحرز في هذا المجال على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ بغية توفير المعلومات اللازمة عن هاتين المسألتين في عام ٢٠١٥؛ (٣) يسعون إلى التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال العالمي المقبل للتعليم الذي يُزمع اعتماده في عام ٢٠١٥ وبشأن أساليب تنفيذه.

٠١٠٤١ وستواصل اليونسكو الدور التي تؤديه بوصفها الوكالة الرائدة المعنية بتنسيق برنامج التعليم للجميع حتى عام ٢٠١٥ وما بعده. ويتمثل أحد العوامل الأساسية في تعزيز تطوير التعليم على الصعيد العالمي في مشاركة جميع الجهات المعنية، سواء أكانت من داخل قطاع التعليم أم من خارجه، في مجمل الجهود المبذولة. وسوف تسعى اليونسكو إلى مواصلة تطوير شراكاتها الاستراتيجية مع مجموعة من الجهات الفاعلة وبشأن مبادرات متعددة. وتشمل هذه الجهات وهذه المبادرات المديرين التنفيذيين للوكالات الراعية للتعليم للجميع؛ والشراكة العالمية من أجل التعليم؛ ومبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان؛ وشبكات المجتمع المدني، بما في ذلك المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع؛ والبرلمانيين؛ والأوساط الأكاديمية؛ والقطاع الخاص. وترد فيما يلي مجالات العمل الرئيسية التي ستركز عليها اليونسكو في هذا الصدد، والجداول الزمنية المتصلة بها:

(أ) **دعم الجهود الرامية إلى دفع عجلة التقدم «دفعة أخيرة»:** ستستمر اليونسكو خلال عام ٢٠١٤ في توفير ما يلزم من أنشطة التنسيق والدعم لتعزيز الجهود الرامية إلى دفع عجلة التقدم «دفعة كبيرة أخيرة» من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولتيسير عملية الاستعراض المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ والتي استُهلت في فترة العامين الماضية، ولتيسير المشاورات المتعلقة بجدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وستُنفذ هذه الأنشطة على الصعيد الإقليمي من خلال الهيئات الإقليمية المعنية بتنسيق التعليم للجميع (منتدى التعليم للجميع في الدول العربية، ومشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بريلاك)، وفريق العمل المواضيعي المعني بالتعليم للجميع في آسيا والمحيط الهادي، وفرق التنسيق المعني بالتعليم للجميع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، وعلى الصعيد العالمي، من خلال اللجنة التوجيهية للتعليم للجميع، والاجتماع العالمي السنوي للتعليم للجميع، والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. وستُتخذ التدابير اللازمة لاستكمال عمليات الاستعراض الوطنية المتعلقة بالتعليم للجميع ولتنظيم مؤتمرات إقليمية بشأن التعليم للجميع بغية تقييم المنجزات المحققة في مجال التعليم للجميع واستعراض التحديات المستمرة التي ستحدد ملامح جدول الأعمال العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. وإلى جانب ذلك، سوف تتعاون اليونسكو مع شركائها لتنظيم الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٤ وعدد من المؤتمرات الإقليمية بشأن التعليم للجميع تمهيداً للمؤتمر العالمي المزمع عقده في عام ٢٠١٥ في جمهورية كوريا. وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال التحضيرية المرتبطة بالمؤتمر العالمي المذكور ستكون محط تركيز في إطار أنشطة اليونسكو.

(ب) **المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً»:** ستضطلع اليونسكو بمهام أمانة المبادرة العالمية بشأن «التعليم أولاً» التي استهلها الأمين العام للأمم المتحدة. وهذه المبادرة هي حملة ترويج عالمية لخمس سنوات يتمثل هدفها في تعبئة المزيد من الدعم للجهود المبذولة لتحقيق التعليم للجميع وفي المساعدة على وضع رؤية طموحة للتعليم في جدول الأعمال الخاص بمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وستقوم اليونسكو في إطار مهام الأمانة التي أُسندت إليها بدعم اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى لمبادرة «التعليم أولاً» لوضع رؤية استراتيجية للمبادرة ولقياس التقدم المحرز في تحقيق هذه الرؤية. وستكون المديرة العامة لليونسكو الأمينة التنفيذية لهذه اللجنة التوجيهية التي ستتولى اتخاذ القرارات بشأن المبادرة. وستقوم اليونسكو أيضاً بتيسير إعداد خطط العمل السنوية والرسائل الرئيسية للمبادرة، وبتنسيق مشاركة أبرز البلدان التزاماً بالتعليم، وبدعم أنشطة الاتصال والترويج الخاصة بالمبادرة. وستتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية لليونسكو في هذا الصدد في التأكد من أن مبادرة «التعليم أولاً» تقدّم قيمة مضافة إلى الآليات والعمليات القائمة في مجال التعليم للجميع، وتجنب أي أوجه ازدواج فيما بين المبادرة والآليات والعمليات المذكورة.

(جـ) **تعزيز أساليب جديدة للتعاون وجدول أعمال عالمي جديد للتعليم:** إن دور الاقتصادات الناشئة في أنشطة التعاون الدولي المتعلقة بالتعليم أصبح أكثر وضوحاً للعيان في السنوات الأخيرة، كما أن الشراكات المتكافئة وأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب تزداد انتشاراً، وعمليات نقل التكنولوجيا والمعارف باتت تطغى على عمليات «نقل الأموال» التقليدية. وسوف تعزز اليونسكو هذه الأساليب الجديدة للتعاون وستستفيد من قدرتها على الجمع بين الأطراف المعنية لتعبئة جميع الشركاء في بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء من أجل إنشاء منبر مشترك للعمل في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ وتعزيز جدول أعمال دولي للتعليم ملائم للجميع، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بجدول الأعمال العام للتنمية الذي تعتزم الأمم المتحدة اعتماده في عام ٢٠١٥.

## النتيجة المنشودة ١٣: الحفاظ على الالتزام السياسي بالتعليم في جداول الأعمال العالمية والإقليمية والوطنية للتنمية، وتعزيز أساليب جديدة للتعاون

| *مؤشرات الأداء* | *مؤشرات القياس* |
|---|---|
| ▪ ازدياد الدعم الذي يحظى به التعليم للجميع لدى الجهات المعنية بالتعليم، ولا سيما الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص | – *اضطلاع ١٥ بلداً على الأقل، قبل عام ٢٠١٥، بإعداد استراتيجيات لدفع عجلة التقدم دفعة كبيرة نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع*<br>– *إجراء عمليات استعراض بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ في ١٠٠ دولة عضو على الأقل*<br>– *مشاركة منظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص في جميع عمليات الاستعراض الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥* |
| ▪ تنظيم المؤتمر العالمي للتعليم للجميع في عام ٢٠١٥ | – *تمثيل وزاري لما لا يقل عن نصف عدد الدول الأعضاء المشاركة*<br>– *مشاركة ثلاثة رؤساء دول على الأقل*<br>– *اعتماد جدول الأعمال العالمي المقبل للتعليم*<br>– *إعداد خطة عمل لأغراض المتابعة*<br>– *وضع آلية لرصد تنفيذ جدول الأعمال الجديد للتعليم* |
| ▪ إيلاء اهتمام كبير لقضايا التعليم في جداول الأعمال السياسية المعتمدة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني (في إطار مجموعة الدول الثماني، ومجموعة الدول العشرين، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومنظمة الدول الأيبيرية الأمريكية للتربية والعلم والثقافة، على سبيل المثال) | – *انضمام ٢٠ رئيس دولة إلى قائمة «أبرز الجهات التزاماً بالتعليم»*<br>– *تركيز خمسة اجتماعات إقليمية رفيعة المستوى واجتماعين عالميين، كل سنة، على قضايا التعليم* |